جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
m·١١٦٣٥٤٨@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
taleb.h@uokerbala.edu.iq

دور سياسة الحيز المالي في مواجهة الفقر في العراق

The role of fiscal space policy in reducing poverty in Iraq

نجلاء ناصر كريم
Najlaa Naser Kareem

طالب حسين فارس
Talb .Hussein fares

المستخلص

يعنى البحث في دراسة تحليل العلاقة بين الحيز المالي والفقر في العراق عن طريق بيان أهمية الحيز المالي ومزاياه التي من الممكن ان تؤدي دورهما في تقليل نسبة الفقر. وقد شمل البحث بيانات سنوية للعراق للفترة (٢٠٠٤_٢٠٢٠) ويستمد هذا البحث أهميته من خلال العديد من الجوانب منها أهمية الحيز المالي الذي يعنى بالمساحة المرنة التي من الممكن استغلالها وتفعيلها بشكل يخدم البلد للتقليل من شدة او نسبة الفقر التي طالما ارتفعت خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة الاختلالات السياسية التي حدثت بالإضافة الى والنزاعات الأخيرة كلها اثرت على البلد بشكل عام والفقراء بشكل خاص. تناول البحث الإطار النظري للحيز المالي وعلاقة بالفقر وكيف يمكن للحيز المالي ان يقلل من نسبة الفقر وتناول ايضاً الإطار النظري للفقر والسياسة المالية وعلاقة كل ذلك بالسياسة المالية. وتناول منهج البحث بأسلوب وصفي تحليلي لمؤشرات الفقر من خلال مؤشر الفقر في المجتمع، الحيز المالي للفقر من الدين العام، الحيز المالي للفقر وفق قاعدة أولويات الانفاق.

الكلمات المفتاحية: الحيز المالي، الفقر، السياسة المالية، توزيع الدخل، نموذج الضريبة.

Abstract:

This means researching the study analyzing the relationship between fiscal space and poverty in Iraq by explaining the importance of fiscal space in Iraq and its advantages that can play an important role in reducing the poverty rate. The research included annual data for Iraq for the period (2004-2020). This research derives importance from many aspects, including the importance of fiscal space, which means the empty space that can be exploited and activated in a way that serves the country to reduce the severity or percentage of poverty that has long risen, especially in recent times as a result of political imbalances. What happened in Iraq, in addition to the recent wars and conflicts, all affected the Iraqi country in general and the poor in particular. The research addressed the theoretical framework of fiscal space and its relationship to poverty and how fiscal space can reduce the poverty rate. It also addressed the theoretical framework of poverty, fiscal policy, and the relationship of poverty to fiscal policy. He also discussed the standard method for analyzing poverty indicators

During the indicator of the number of poor people in society, the fiscal space for poverty from the public debt, the fiscal space for poverty according to

Spending priority rule.

Keywords: fiscal space, poverty, fiscal policy، Income Distribution، Tag gab.

المقدمة:

الاقتصاد العراقي يمتلك موارد متنوعة وقيمة ويهتم واضعو السياسات المالية للدولة وبالأخص في البلدان النامية بطرق زيادة الانفاق الحكومي وتشجيع عمليات الاستثمار الى جانب تحقيق وسداد الديون العامة وبالأخص الديون الخارجية، وان الحيز المالي مفهوم يكتنفه الغموض بشكل عام، ويتطلب توفير إمكانيات مالية لاستدامة الانفاق وتمويل الاستثمار لذا يتوجب معرفة الإمكانات المالية ومراقبة القدرات التي يوفرها الاقتصاد والتي يكون احداها هو الحيز المالي. فهو يعني المساحة في الموازنة لأي حكومة تسمح بتوفير موارد مالية لتحقيق أهدافها من غير تعريض اقتصادها للخطر او استدامة مركزها المالي، أي ان

الحيز المالي يجب ان يتم خلقه او ايجاده إذا ارادت الدولة خلق موارد إضافية لإنفاق حكومي جديد. إضافة الى انه يتطلب عمل تقويم لظروف الاقتصاد الكلي معمق للبلد المعني لتحديد الحيز المالي الخاص به، بالإضافة الى هيكل النفقات والايرادات والوضع المالي الاولي وهيكل الديون والبيئة الاقتصادية الخارجية، وعن طريق المساحة التي من الممكن استغلالها من خلال مؤشرات مالية ونقدية تستطيع ان توفر حيز مالي، وتوجد علاقة وثيقة بين الحيز المالي والفقر والسياسة المالية وادواتها للتحكم في السياسات الاقتصادية، التي تعتبر فعالة لخلق الحيز المالي ومعالجة الصدمات الاقتصادية وتوجيه فوائض الإيرادات المتحققة. وان السياسة المالية هي التي تؤثر على الاقتصاد لان الحيز المالي متكئ عليها. فالعراق يمتلك حيز مالي متذبذب بل ضعيف احياناً نتيجة للصدمات التي تعرض لها سواء الأمنية او الاقتصادية ومنها انخفاض أسعار النفط، والعمليات الإرهابية، بالإضافة الى تخلف البنية التحتية فضلاً عن تأخر المصارف عن مواكبة التطور، وارتفاع نسبة المديونية الى الناتج المحلي الإجمالي، واهمال القطاعات التي تخلق حيز مالي للاقتصاد عدا النفط.

اولاً: مشكلة البحث:

ان العراق دولة ريعية يعتمد على النفط في تمويل نفقاته بنسبة لا تقل عن ٩٣٪ بالإضافة الى شيوع الفساد المالي والإداري وكثرة الحروب والنزاعات جعل من الصعوبة النهوض بواقع الاقتصاد العراقي مما أدى لمفاقمة مشكلة الفقر وارتفاع نسبتها الى أكثر من ٢٠٪ لذا يتعين خلق حيز مالي لمواجهة الفقر بحيث لا يرتبط بالنفط أي لا يتعرض للصدمات والتذبذبات في أسعار النفط مما يؤثر على النفقات والايرادات.

ثانياً: أهمية البحث:

تعتبر أهمية البحث نابعة من ضرورة خلق حيز مالي لمواجهة الفقر إضافة لمواجهة حالات الطوارئ والصدمات وتسديد الديون التي بذمة الدولة وتقوية مقدرة استدامتها المالية، وتقديم التوصيات لما يسمح لمعرفة الحيز المالي المتوفر الذي قد ينشأ نتيجة اتخاذ الإجراءات الصحيحة الكفيلة بتوسعته لمواجهة الفقر وبيان تأثير الحيز المالي في الفقر من خلال الإيرادات الريعية باعتبار العراق يدور في فلك الاقتصاد الريعي.

ثالثاً: هدف البحث:

1. بيان مدى إمكانية خلق حيز مالي لزيادة التخصصات لمواجهة الفقر، مع إبقاء الإيرادات والنفقات الأخرى في الموازنة على حالها.
2. مدى إمكانية خلق حيز مالي لمواجهة الفقر في حال انخفضت الإيرادات أو

زادت النفقـــات بســـبب الازمـــات.

ضرورة خلـــق حيـــز مـــالي لزيـــادة الانفـــاق الموجـــه للفقـــر في كل الأحـــوال لســـببين : الأول : التنامي المستمر في ظاهرة الفقر مع بقاء الظروف على حالها

الثاني: زيادة حدة ظاهرة الفقر في الازمات.

رابعاً: فرضية البحث:

فرضيـة البحـث ترتكـز عـلى بيـان هـل كيـف تؤثـر سياسـة الحيـز المـالي للحـد مـن ظاهـرة الفقر، كمـا افـترض البحـث ضعـف الحيـز المـالي في الاقتصـاد العراقـي بشـكل عـام، فضـلاً عـن عـدم اسـتغلال الحيـز المـالي لبعـض المـؤشرات الماليـة.

خامساً: منهجية البحث:

للوصـول الى اهـداف ومبتغـى البحـث تـم اتبـاع المنهـج الوصفـي التحليـلي وقـد اتُبـع في توضيـح بعـض المفاهيـم الأساسـية مـن خـلال الاطـلاع عـلى المصـادر الأساسـية والبحـوث المتخصصـة والتقاريـر الاقتصاديـة في هـذا المجـال.

سادساً: حدود البحث:

١- الحدود المكانية: يمثل الاقتصاد العراقي حدود البحث المكانية.

٢- الحـدود الزمانيـة: ان فـترة السـبعة عـشر عامـاً والمتمثلـة بالمـدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) شـهد العـراق فيهـا تحـولات سياسـية واجتماعيـة واقتصاديـة أدى الى تغيـير في هيكلـه العـام، اذ انتقـل الى اعتمـاد نظـام اقتصـاد السـوق، وحدثـت في هـذه المـدة ايضـاً عـدة ذبذبـات في السياسـة الماليـة اثـرت عـلى الحيـز باعتبارهـا الهيـكل الأسـاسي للحيـز المـالي.

سابعاً: هيكلية البحث:

تنـاول البحـث في المبحـث الأول دور سياسـة الحيـز المـالي في مواجهـة الفقـر في العـراق امـا المبحـث الثانـي فقـد تنـاول تحليـل مـؤشرات الحيـز المـالي والفقـر في العـراق واختتـم البحـث بعـدد مـن الاسـتنتاجات والتوصيـات.

المبحث الأول: دور سياسة الحيز المالي في مواجهة الفقر في العراق

اولاً: السياسة المالية والفقر

اكـدت اغلـب التجـارب الدوليـة ان النمـو الاقتصـادي السريـع والمتواصـل يمكنـه الحـد مـن الفقـر، حيـث ان تقليـص معـدلات الفقـر يتطلـب مـوارد اقتصاديـة ولا يمكـن ان تتوفـر هـذه المـوارد دون

تحقيق معدلات نمو مستمرة، وأظهرت معظم الدراسات المتعلقة بأثر النمو الاقتصادي في الفقر ان البلدان التي تمتلك معدلات نمو متوسطة وسريعة قادرة على تقليل نسبة الفقر، لذا فان النمو الاقتصادي شرط ضروري لتقليص الفقر، ومن هذا الانطلاق تنبع أهمية السياسة المالية من خلال ادواتها المتمثلة بالإنفاق العام والضرائب ان تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل الذي من شأنه ان يقلل من ظاهرة الفقر [١].

١_ آلية تأثير الانفاق العام في النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل: تستخدم الدولة من خلال سياستها المالية واداتها الانفاق الحكومي لتأدية وظائف معينة من اجل لتحقيق اهداف وغايات اقتصادية واجتماعية معينة واهمها تخفيض معدلات الفقر، ويمارس الانفاق الحكومي تأثيره في تخفيض معدلات الفقر من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل القومي.

وتتمثل قدرة الانفاق الحكومي في التأثير على النمو الاقتصادي، الذي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، حيث يؤدي لحدوث زيادة في النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي والذي سيعكس تأثيره على محدداته الأساسية عن طريق نوعين من العوامل وتتمثل بالعوامل الاقتصادية التي تتناول الطلب الكلي الفعال [٢].ويؤثر الانفاق الحكومي على القدرة الإنتاجية للبلد من خلال عاملين يتمثل الأول بتكوين راس المال الثابت، ويتمثل الاخر بإنتاجية عناصر الإنتاج، ويتخذ هذان العاملان تأثيران أولهما مباشر من خلال قدرة الإنفاق الحكومي في التحول بكفاءة وفاعليته لرأس مال المنتج والآخر غير مباشر من خلال تأثيره في تقديم الإعانة للاقتصاديين وزيادة الاستهلاك والتفاعلات في سوق العمل والتأثير في المستوى العام للأسعار، لذلك سواء كان التأثير مباشر ام غير مباشر فان الإنفاق الحكومي يؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وفق ما متوفر من عوامل إنتاجية[١].وان التأثير على مجمل عناصر الإنتاج تؤثر على كل من العمل ورأس المال بنوعيه (المادي والبشري)، فالإنفاق الحكومي من الممكن يزيد الطاقة الإنتاجية من خلال [٣]:

• الإنفاق الاستثماري ويساهم في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة والذي يتعكس تأثيره مباشرة على نمو الناتج المحلي.

• الإنفاق التحويلي الذي يمتاز بالطابع الاقتصادي حيث يعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع لآخر او من منطقة للأخرى لأحداث تنمية متوازنة.

• الإنفاق التحويلي الاجتماعي ويهدف لرفع إنتاجية العمل من خلال مساهمته في تطوير

١

عوائـد عوامـل الإنتـاج ممـا يـؤدي لزيـادة الإنتـاج الإجمـالي.

• ان الانفـاق الحكومـي يؤثـر في الفقـر مـن خـلال التبايـن في توزيـع الدخـل القومـي حيـث يمـارس تأثـيره باتجاهـين الأول يؤثـر في هيـكل توزيـع الدخـل، أي كيفيـة توزيـع الدخـل القومـي بـين فئات المجتمـع المختلفـة وهـو مـا يعـرف بـــ» توزيـع الدخـل الشـخصي». امـا الاخـر فيؤثـر مـن خلال كيفيـة توزيـع الدخـل القومـي بين فئـات المجتمـع ويعـرف بـــ «التوزيـع الوظيفـي للدخل».

• يسـاهم الإنفـاق الحكومـي في التأثـير عـلى الناتـج المحـلي الإجمـالي ممـا يـؤدي الى تغيـير في الطلـب الـكلي الفعـال (الاسـتهلاكي والاسـتثماري) حيـث ان ارتفـاع الانفـاق الحكومـي سـيؤدي الى ارتفـاع الطلـب الـكلي الفعـال بالإضافـة الى تأثـيره عـلى الناتـج المحـلي الإجمـالي مـن خـلال تأثـيره عـلى الطلـب الـكلي الفعـال مـن خـلال مـا يعـرف بـــ المضاعـف الحكومـي.

٢_ألية تأثير الضرائب في النمو الاقتصادي والتباين وتوزيع الدخل:

تختلـف قـدرة الضرائـب في تأثيرهـا عـلى النمـو الاقتصـادي حسـب طبيعـة التأثـيرات التـي يمكـن ان تمارسـها المتغـيرات الاقتصاديـة الكليـة (الادخـار والاسـتهلاك والاسـتثمار) حيـث تؤثـر عـلى اتجـاه وكميـة عنـاصر الإنتـاج ونوعيتهـا، ان الضرائـب أداة تسـتخدم لتوجيـه الاقتصـاد القومـي باتجـاه الاسـتثمارات المرغوبـة، مـن خـلال الحوافـز والاعفـاءات والامتيـازات. ومـن جهـة أخـرى تعمـل عـلى زيـادة الناتـج المحـلي الإجمـالي، كمـا تعمـل الضرائـب الجمركيـة المفروضـة عـلى السـلع المسـتوردة الى رفـع معـدلات نمـو الناتـج المحـلي مـن خـلال توفـير حمايـة لـه ورفـع قدرتـه التنافسـية المحليـة بالإضافـة الى ان الضرائـب تـؤدي الى اثـار توسـعية في الإنتـاج مـن خـلال مـا يعـرف بـــ الضريبـة المحفـزة، اذ يلجـا المنتجـون الى المحافظـة عـلى دخولهـم قبل فـرض الضريبة الى خفـض نفقـات انتاجهـم مـن جهـة ومحاولـة رفـع مسـتويات انتاجيتهـم مـن خـلال الاسـتثمار الأمثـل لعنـاصر الإنتـاج ممـا يتسـبب الى رفـع معـدلات نمـو الناتـج الحقيقـي وتوسـعه مـن جهـة أخـرى, كمـا ان الضرائـب تعـد واحـدة مـن أنـواع الادخـار الاجبـاري وهدفـه تمويـل عمليـة النمـو الاقتصـادي واسـتغلال الفوائـض الماليـة للمجتمـع وتوجيههـا نحـو الاسـتثمار للمنتـج الحكومـي[١].

وهنـاك آثـار سـلبية للضرائـب عـلى الناتـج المحـلي الإجمـالي لأن الضرائـب المرتفعـة عـلى الدخـل تضعـف حافـز العمـل والانتـاج لـدى الافـراد عكـس الضريبـة المعتدلـة التـي تعمـل عـلى زيـادة انتاجهـم لتعويـض نقـص دخولهـم نتيجـة الضريبـة، وكذلـك تؤثـر سـلبا عـلى الإنتـاج لتأثيرهـا على تقليـص حجـم الاسـتهلاك مـن السـلع الضروريـة الناتجـة عـن انخفـاض الدخـل بسـبب الضريبـة وسـينعكس ذلـك عـلى قـدرة الافـراد للعمـل، فضـلا عـن ذلـك فـان للضريبـة تأثـير سـلبي اخـر متمثـل عـلى الإنتـاج مـن خـلال تأثيرهـا عـلى حجـم الاسـتثمار الـذي يعتمـد عـلى حجـم الادخـار والـذي ينخفـض نتيجـة الضريبـة. امـا مـا يخـص أثـر الضريبـة عـلى توزيـع الدخـل القومـي، فقد

أكد التحليل الاقتصادي على قدرة الضرائب من ممارسة دور فعال في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقرة من المجتمع من خلال فرض ضريبة تصاعدية تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة او ضرائب غير مباشرة تفرض على سلع الأغنياء وإعادة تحويلها الى أصحاب الدخول المنخفضة من خلال النفقات التحويلية او من خلال تمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات محدودة الدخل او الطبقات الفقيرة، وان الضرائب الغير مباشرة المفروضة على السلع والخدمات الاستهلاكية هي ابعد ما يكون عن تحقيق العدالة وذات تأثيرات عكسية مالم يدخل عليها طابع التشخيص ما لتمييز بين السلع الضرورية والكمالية لتوليد تأثير لصالح الفقراء[١].

ثانياً: السياسة المالية والحيز المالي

ان السياسة المالية تعد من أدوات الحكومة الاقتصادية التي من خلالها تستطيع تنفيذ الخطط والاهداف المرسومة، ومعالجة الصدمات وتوجيه اقتصاد اي بلد، اما الحيز المالي فهو المساحة المتوافرة امام صناع السياسات الاقتصادية التي تعالج الصدمات والتقلبات وتنشط وتحفز عملية النمو الاقتصادي. وبما ان العراق بلد ريعي يعتمد على النفط في تمويل نفقاته لذا فأن فالعوائد النفطية في اقتصادات الدول الريعية تؤدي دور أساسي وهام فيه، ومن هذا الانطلاق يتبين دور السياسة المالية في الحفاظ على التقدم الاقتصادي والاستقرار بالتخصيص الرشيد للإيرادات الريعية ذات التأثير الفعال والمهم على النمو الاقتصادي[٢].ان تخطي هذه الحالة (اعتماد العراق على مورد واحد وهو النفط) يتطلب تبني استراتيجية طويلة الاجل لتنمية الإيرادات الأخرى (غير نفطية) عن طريق تحقيق كفاءة السياسة المالية كأحد أدوات السياسات الاقتصادية ليضمن فاعليتها بإتجاه تحقيق الهدف التنموي[٣]. وان السيطرة على الاقتصاد والتحكم به دور مُلقى على عاتق السياسة المالية فهي تستطيع توجيه هيكل الاقتصاد وتحويله من ريعي يعتمد بصورة شبه مطلقة على النفط، الى اقتصاد متنوع يعتمد بتحصيل إيرادات ليس على الريع فقط وإنما على إيرادات متأتية من الزراعة والصناعة و...غيرها، أي إبعاد الاقتصاد من هيمنة إيرادات الريع الناتجة عن انخفاض صادرات النفط او انخفاض أسعارها.

وان الاعتماد على صادرات النفط، وهي الفرق الموجب بين عائدات الصادرات النفطية اساساً، وبين اجمالي الواردات تتحصل عليه الدولة كأرصدة متراكمة او (الفرق في الميزان التجاري الإيجابي)، ان هذه الفوائض تشكل حيزاً مالياً للدولة تستطيع عن طريق سياستها التي تعالج الصدمات والتقلبات، وتوافر مساحة مالية في الموازنة نتيجة ارتفاع وتراكم الفوائض من الإيرادات الريعية تسمح للحكومة بتوفير موارد مالية لتحقيق أهدافها من غير تعريض

اقتصادها للخطر او استدامة مركزها المالي. فتستطيع تطوير منهجيات طرق لسداد ديونها وتشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق ذلك الحيز المالي المتوافر. وهنا يتعين على الحكومة العمل وفق سياستها الاقتصادية وبالخصوص المالية للتحكم في إنفاقها الاستهلاكي او الاستثماري حسب الوضع السائد فيه، إذ ان استخدام الحيز المالي يجب ان يكون منتج حيث لا يتم توجيههُ نحو الانفاق الاستهلاكي، وان يؤخذ بالاعتبار الأوضاع الخاصة للبلد وحركة النشاط الاقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الانفاقية[١].

هناك ارتباط وثيق وعلاقة واضحة بين إنشاء وخلق الحيز المالي الذي يخدم الحكومة لمعالجة التقلبات والصدمات وتسديد او تخفيف ديونها، وبين السياسات الاقتصادية وبالخصوص المالية منها التي تؤدي دور هام ومحوري سواء عن طريق ادواتها كالموازنة في تحصيل الإيرادات وإنفاقها، بالإضافة للأدوات الأخرى. وترتبط كذلك هذه السياسات التي تخلق الحيز المالي بالإيرادات الريعية فهي متغير أساسي يعتمد عليها الحيز المالي الذي ينشأ عن طريق السياسة المالية كأحد اهم أدوات السياسات الاقتصادية لتوفير المساحة المالية (الحيز المالي)[٢].

ثالثاً: دور الحيز المالي في مواجهة الفقر

يرى اغلب الباحثين انه من الممكن للحيز المالي ان يقلل من الفقر من خلال مجموعة من الإجراءات او الأدوات منها:

زيادة الإيرادات الضريبية _ تحديد أولويات الانفاق _ الاقتراض _ المنح. وكما يلي[٣]:

١_ زيادة الإيرادات الضريبية:

ان زيادة معدل الضرائب هي استراتيجية محتملة لتعبئة موارد عامة إضافية دون الضرورة الى تضحية بأولويات الانفاق الأخرى، فبالرغم من ذلك ان الضرائب الجديدة تحسن الإيرادات الحكومية دون ان تؤدي لزيادة الدين إذا ما صممت ونفذت بشكل جيد، وبغض النضر عن تعزيز الوضع المالي الكلي للبلد يمكن للإيرادات الضريبية الجديدة ان تدعم السياسة المالية في تحقيق أحد أهدافها المتمثل بالتفاوت في توزيع الدخول فمثلا إذا ازدادت معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الأغنياء (الضريبة التصاعدية) يمكن توليد إيرادات إضافية واستثمارها للأسر الفقيرة مما يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي الذي يحد من الفقر ويحافظ على النمو للمدى البعيد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع قاعدة الضرائب الموجودة وفرض رسوم او ضرائب جديدة، حيث ان تخصيص الإيرادات الضريبية الإضافية الى قطاع واحد كقطاع الرعاية الاجتماعية يقلل من مرونة الموازنة وقد يمتد الى الكفاءة التخصيصية، وان الدول التي تنتهج هكذا منهاج يمكن ان تمتاز بما يلي:

•الضعف المؤسسي الذي من شأنه ان يؤدي الى نقص في قطاع معين إذا تم تمويله من خلال عملية الموازنة العامة.

•اعتبارات اخرى مثل الحاجة الى تأمين الدعم العام لضريبة جديدة من خلال التعهد بأن عائداتها ستساهم في التخفيف من المعاناة الاجتماعية الموجودة.

وان الفقر وعدم المساواة هما واحدة من التحديات الهيكلية الرئيسية التي تمنع تحقيق النمو الاقتصادي المستدام طويل الاجل لذا يجب اعتماد نظام ضريبي يراعي بالضرورة مصالح الفقراء، وغالبا ما ترتبط السياسات الضريبية لصالح الفقراء من خلال فرض ضرائب تصاعدية حسب الدخل وتدفع بموجبها للأسر الفقيرة ضريبة منخفضة او لا تدفع أي ضريبة. وهناك قيود تمنع النظام الضريبي من ان يكون لصالح الفقراء كالتشوهات الاقتصادية القديمة الناجمة عن الضرائب والمقايضات بين إعادة التوزيع والكفاءة لذا يعتبر الكثيرون ان سياسة النفقات قد تكون أكثر كفاءة في إعادة توزيع الدخل والحد من الفقر. وواقعيا ان النظام المالي لا يكون لصالح الفقراء مالم يكون نظام الإيرادات لصالح الفقراء ايضا ومالم يتم استخدام نمو قاعدة الإيرادات لزيادة النفقات التي تستفيد منها الأسر المعيشية الفقيرة. وينبغي الموائمة بين السياسة الضريبية وسياسة النفقات[١].

٢_ تحديد أولويات الانفاق:

ويقصد به تحويل الموارد من الأنشطة الحكومية عكس الانفاق الإنمائي او الانفاق على البنية الأساسية الى الأسر الفقيرة او الرعاية الاجتماعية وبالتالي تحديد أولويات النفقات. والمكسب في الحيز المالي له مصدران: فالأولى هي ان الانفاق الحكومي الجاري ينخفض في السيناريو ذو الأولوية مما يخلق حيز مالي تدريجي، والأخرى هي يتم تخفيض الاستثمار الرأسمالي للأنشطة الحكومية الأخرى فورا لان تخفيض الانفاق الجاري للنشاط يقلل من مخزون راس المال المطلوب وهذا الأخير يوفر حيزا ماليا كبيرا على المدى القصير. والمكسب العام للحيز المالي ثابت نسبيا لان ضبط الانفاق المؤقت يخفض قاعدة الانفاق للأنشطة الحكومية الأخرى. ومن الجدير بالذكر ان تحديد الأولويات هو خيار صعب لأنشاء حيز مالي لأنه يتضمن تحديد أي من النفقات ستحصل على أولوية اقل.

٣_ الاقتراض:

ويمثل أحد خيارات تمويل النفقات الإضافية. الداخلية او الخارجية فيعني الحاجة الى السداد وقد تثار مسألة ما إذا كانت العوائد على الانفاق يبرز تكلفة الاقتراض، فإذا كان الانفاق يعزز الإيرادات الحكومية لتمويل سداد الاقتراض فقد تختار الحكومة الاقتراض دون الأخذ بالحسبان العوائد المباشرة من بند الانفاق المعين، لكن يجب بعد ذلك ان تقيم الاستدامة

العامة لبرنامج الانفاق الحكومي، مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم الالتزامات الحالية للحكومة بشأن خدمة الديون وتسديد الدين. وان هذه التقييمات تحتاج إعادة النظر في جملة من الأمور منها: معدل النمو الاقتصادي المحتمل، قدرة البلد او الدولة في التصدير والتحويلات، البيئة معدلات الفائدة المرتقبة، مرونة الإيرادات، وأخيرا مكونات الديون الحالية من حيث (معدل الفائدة، الاستحقاق، عملة الاقتراض، شروط الديون الجديدة قيد النظر).

٤_ المنح:

على الدول ان تستفيد من كل المصادر المحتملة للتمويل لكن بشروط ميسرة وقبل التحول الى مصادر تمويل أكثر تكلفة لتلبية احتياجات الحماية الاجتماعية. ووجهة النظر المشتركة للمجالس التنفيذية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي ان التدفقات بشروط ميسرة هي انسب مصدر خارجي لتمويل البلدان منخفضة الدخل، على الرغم من ان الاستثناءات قد تكون مناسبة في بعض الحالات. إذ ان التأكيد كان على الدعم المباشر للقطاعات الاجتماعية والصحية والتعليمية لتسعينات القرن الماضي.

ويختلف معظم الاقتصاديون وصانعي السياسات في الحكم على تأثير ارتفاع تدفقات المعونة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي وحجم قطاع السلع المتداولة، مع مراعاة الاستخدامات التي ستوجه اليها المساعدات الخارجية من حيث (الانفاق على السلع المتداولة والغير متداولة، التأثير النسبي بمرور الوقت على الإنتاجية والقدرة الإنتاجية في قطاعات السلع المتاجر بها وقطاع السلع الغير متاجر بها). وقد تتردد الدول بالسماح في ارتفاع حقيقي كبير في سعر الصرف لتأثيره على صناعات التصدير الخاصة بهم. وبالنتيجة قد لا يتم تحويل بعض المساعدات الخارجية الى مستويات استيراد اعلى لكن يتم احتجازها كاحتياطيات خارجية اعلى. وبالتالي يهتم صندوق النقد الدولي بالسياسات التي يمكن ان تهدد استدامة الموقف الخارجي للبلدان.

٥_ كلفة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية:

ان تشجيع إمكانيات استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن ان يساهم في توطيد المكاسب الإنمائية، واقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة ان الحد الأدنى للحماية الاجتماعية ليس حلا سحريا ما لم يتم تصميمه كمجموعة متكاملة من السياسات الاجتماعية الهادفة الى حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر وتمكين السكان. ويفرض تقدير كلفة مجموعة التدابير العامة من الحد الأدنى للحماية الاجتماعية الكثير من القيود لكن يمكن تحديد الكلفة التقريبية لتنفيذها واجراء تقييم اولي للقدرة على تحمل تكاليف تدابير الحماية الاجتماعية بشكل عام. وهناك معايير

متعددة منها بيانات ديموغرافية واقتصادية وبيانات عن سوق العمل وتتألف مجموعة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في عملية تحديد هذه التكاليف وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: المعاشات التقاعدية لكل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة واستحقاقات الإعاقة للأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل، استحقاقات الأطفال من الولادة حتى سن الخامسة او السادسة عشر، تعويضات البطالة). ويجب مقارنة التكاليف التقديرية مع الحيز المالي في كل بلد والنفقات الفعلية الجارية المخصصة للحماية الاجتماعية[١].

المبحث الثاني:تحليل مؤشرات الحيز المالي والفقر في العراق

أولا: تحليل مؤشرات الفقر

على الرغم من بعض الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية، لا تزال هناك كثيرا من التحديات والمعوقات الرئيسية تهدد الامن الإنساني في العراق. اذ لا يزال حوالي ربع سكان العراق يعيشون في ظروف حرمان وفقر نتيجة للازمات وفقدان الامن والاستقرار، مع تفاوت واسع في مستويات الدخول، واللامساواة بين الذكور والاناث، وتباين واضح في مستويات الحرمان بين الأقاليم والمحافظات، كما اظهرته العديد من المسوحات التي أجريت في السنوات الأخيرة. فلقد ورثت الدولة العراقية عبء الفقر التراكمي وما تبعه من عوامل تعزيز وادامة تمثلت في البطالة، وانهيار النظم الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى، وتراجع العمل الاجتماعي بالإضافة الى تضاؤل دخول الافراد وتآكل سعر العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم، فضلا عن تراجع شروط البيئة المؤاتية للتنمية وإعادة الاعمار مع تنامي العنف وصراع المصالح والفساد وغيرها. ومن الجدير بالذكر ان كل المعطيات سابقة الذكر تظهر ان اللامساواة والفقر من بين اهم التحديات التنموية التي تحاول الحكومة العراقية مواجهتها بكل الوسائل في خطتها الخمسية للسنوات ٢٠١٠_٢٠١٤[٢].

حيث يعاني ٦,٥٪ من الفقر المدقع لسكان العراق فيما بلغت نسبة الفقر من سكان العراق ٤٥,٥٪. وان متوسط نسبة المؤشرات مرتفعة لكلا المستويين (الفقر المطلق، والفقر المدقع) حيث بلغت نسبة الفقر المدقع ٤٣٪و٧٪ و٤٦٪ من الفقر المطلق، هذا يعني ان الفقراء يعانون من مستوى مرتفع نسبيا من الحرمان (أي انهم محرومون في العديد من المؤشرات مما يؤكد ان استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق اذ وضعت فعليها ان تعالج مجموعة متنوعة من التحديات في نفس الوقت. لان نسبة الفقر في العراق مرتفعة جدا حيث ان ١٥,٦٪ من السكان معرضون للفقر المدقع، و٢٧,٦٪ عرضة للوقوع في براثين الفقر مما يسلط الضوء على الحاجة الى سياسات تمنع الناس من الوقوع في مطبه الفقر[١].

أظهرت بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق عام ٢٠٠٧ إمكانية حساب

خط الفقر الوطني بالاعتماد على طريقة كلفة السعرات الحرارية الضرورية اللازمة لإدامة صحة الفرد العراقي وتم تقدير خط الفقر في العراق بـ(٢٣٣٢) سعرة حرارية. أي معدل الكلفة للاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد في الشهر الواحد حوالي (٣٤٠٠٠) دينار، وهو يساوي خط الفقر في الغذاء، وتم تقدير خط فقر السلع والخدمات الغير غذائية بحوالي (٤٣٠٠٠) دينار للفرد الواحد شهريا وخط الفقر في العراق يساوي (٧٧٠٠٠) دينار للفرد الواحد شهريا حيث تم احتسابه من خلال جمع الكلف الغذائية والغير غذائية مما يعني ان ٢٢,٩٪ من السكان أي حوالي ٦,٩٪ مليون عراقي وحوالي ١٦,٥٪ من الاسر يقعون تحت مستوى خط الفقر (المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق ـــــ٢٠٠٧) [٢].

وفي عام ٢٠١٢ فقد بلغ عدد السكان الفقراء حوالي ٦,٧ مليون فرد لتشكل ما نسبته ٢٠٪ من السكان الفقراء حسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق (IHSES) ٢٠٠٧ـــــ ٢٠١٢، وفي الأعوام (٢٠١٣_٢٠١٦) بلغت نسبة الفقر حوالي ١٩,٠٩_١٩,٦٦ أي ارتفعت بسبب الأوضاع السياسية القائمة آنذاك، وفي الأعوام (٢٠١٧_٢٠٢٠) ارتفعت نسبة الفقر الى ٢٠,٥_٣١,٧ بسبب دخول داعش الى العراق واحتلال بعض محافظاته بالإضافة الى ضهور فيروس كورونا وتعطيل معظم أجهزة الدولة بسبب فرض الحجر الصحي، واخير يمكن القول ان نسب الفقر في العراق تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة وكما موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١) نسب الفقر في العراق

السنوات(٢٠٠٤-٢٠٢٠)	نسبة الفقر
٢٠٠٤	٣٥
٢٠٠٥	٣٠,٣٨
٢٠٠٦	٢٦,٣٨
٢٠٠٧	٢٢,٩
٢٠٠٨	٢٢,٠٤
٢٠٠٩	٢١,٢١
٢٠١٠	٢٠,٤١
٢٠١١	١٩,٦٤
٢٠١٢	١٨,٩
٢٠١٣	١٩,٠٩
٢٠١٤	١٩,٢٨
٢٠١٥	١٩,٤٧
٢٠١٦	١٩,٦٦
٢٠١٧	٢٠,٠٥
٢٠١٨	٢٠,٠٥
٢٠١٩	١٩,٢٦
٢٠٢٠	٣١,٧

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء تقارير سنوية متعددة.

اما على صعيد المحافظات فقد شهدت تفاوتا من حيث نسبة الفقر ودليل الفقر البشري ففي عام ٢٠٠٧ فان ٤٠٪ من الفقراء تركزوا في خمس محافظات هي (بغداد، بصرة، نينوى، بابل، ذي قار) لكن تغيرت الأوضاع ففي عام ٢٠١٢ وصلت نسبة الفقر في محافظة نينوى الى ١٥,٧٪ وتركز الفقر في ثلاث محافظات جنوبية هي (ذي قار، القادسية، ميسان) نسبة (١٠٪, ٧٪, ٦,٧٪) من الفقراء على التوالي أي ما يقارب ربع فقراء البلاد اذ اصبح حوالي ٥٨٪ من الفقراء يعيشون في هذه المحافظات الخمسة عام ٢٠١٢ بينما انخفضت معدلات الفقراء باقل من نقطة مئوية واحدة في بغداد وكركوك وتم تحقيق اكبر مكاسب للحد من الفقر في محافظة صلاح الدين, كربلاء, بابل[١]، وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) اتجاهات الفقر للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٢-٢٠١٨ في محافظات العراق

	المحافظة	نسبة الفقر ٪٢٠٠٧	نسبة الفقر ٢٠١٢ ٪	نسبة الفقر ٢٠١٨ ٪
	ميسان	**٢٥,٣**	**٤٢,٣**	٤٥
	المثنى	**٤٨,٨**	**٥٢,٥**	٥٢
	القادسية	**٣٥**	**٤٤,١**	٤٢
المحافظات التي ارتفع فيها الفقر	**ذي قار**	**٣٢**	**٤٠,٩**	٤٤
	نينوى	**٢٣**	**٣٤,٥**	٣٧,٧
	اربيل	**٣,٤**	**٣,٦**	٦,٧
المحافظات التي انخفض فيها الفقر	**واسط**	**٣٤,٨**	**٢٦,١**	١٩
	الانبار	**٢٠,٩**	**١٥,٤**	١٧
	صلاح الدين	**٣٩,٩**	**١٦,٦**	١٨
	كربلاء	**٣٦,٩**	**١٢,٤**	١٢
	النجف	**٢٤,٤**	**١٠,٨**	١٢,٥
	دهوك	**٩,٣**	**٥,٨**	٨,٥
	ديالى	**٣٣,١**	**٢٠,٥**	٢٢,٥
	السليمانية	**٣,٣**	**٢,٠**	٤,٥
	كركوك	**٩,٨**	**٩,١**	٧,٥
	بغداد	**١٢,٨**	**١٢,٠**	١٠
	البصرة	**٣٢,١**	**١٤,٩**	١٩
	بابل	**٤١,٢**	**١٤,٥**	١١
الاجمالي		٢٢,٤	١٨,٩	٩,٢٢٨

المصدر: بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ــــ ٢٠١٢ــــ ٢٠١٨.

كشفت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق ٢٠١٢ ارتفاعاً في بعض المؤشرات، وبخاصة ما يتعلق بالإنفاق، فقد ارتفعت كلفة خط فقر الغذاء خط الفقر المدقع من ٣٥٧٩٦ ألف ديناراً عام ٢٠٠٧ إلى ٥٠٤٧٠ ألف ديناراً عام ٢٠١٢، والتي تكفي لتلبية

الحد الأدنى من الحاجات الغذائية التي تعادل ٢٣٣٧ سعرة حرارية. وبالمثل ارتفعت كلفة تغطية الحاجات الأساسية غير الغذائية من ٣٩٠٢٦ ديناراً عام ٢٠٠٧ إلى 55027 ديناراً عام٢٠١٢. وبسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، فقد ارتفع معدل التضخم خلال المدة نفسها بمعدل ٨,٦ ٪ سنوياً، وبمعدل تراكمي بلغ ٣٩٪ لقد انخفضت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني من ٢٢,٩ ٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩,٢٦ ٪ وفي عام ٢٠١٢انخفضت بنسبة. الفقر الى١٨,٩٪ وخلال المدة نفسها لم تتحسن المقاييس الأخرى للفقر كمقياس فجوة الفقر ومقياس شدة الفقر كثيراً وهو انخفاض متواضع وأقل من الهدف الذي حددته الاستراتيجية الأولى)تخفيض الفقر بمقدار الثلث)، وذلك لأسباب عديدة ومتشابكة، ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية التي واكبت تطبيقها فعلى الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج وزيادة الانفاق الاجتماعي وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠٠٧ إلا أن عدد الفقراء لم ينخفض كثيراً، فقد انخفض من ٨٩٠,٦ مليون شخص إلى 748.6 مليون شخص بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني خاصة بين سكان الفقراء[١].

لهذا وضعت عدة استراتيجيات للتخفيف من هذه الظاهرة منها خلاصة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر حيث تهدف هذه الاستراتيجية الى دعم الفقراء وانتشالهم من حالة الفقر سواء بتوفير الخدمات الأساسية او بزيادة دخولهم وتعد استراتيجية عام ٢٠١٨ ـــــ٢٠٢٢ هادفة لتحقيق اهداف تنموية مستدامة ووضعت هذه الاستراتيجية من قبل لجنة التخطيط والبنك المركزي وممثلين من قبل الأمم المتحدة إذ تضمنت (٣٢) نشاط وركزت على القطاعات الرئيسية المتمثلة بـــ (الدخل، التعليم، الصحة، السكن، الحماية الاجتماعية). كما تضمنت (٦) محصلات هي (دخل مستدام عالي من العمل، نشر وتحسين التعليم للفقراء، تحسين المستوى الصحي، سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، حماية اجتماعية فعالة للفقراء، أنشطة مستجيبة للطوارئ)[٢]. وتهدف هذه الاستراتيجية ايضا الى تقليل معدل الفقر في العراق من خلال وضع الخطط التنموية وبرامج حكومية تدعم الاسر الفقيرة بالإضافة الى وضع خطط خمسية تهدف الى مراقبة مستويات الفقر والتفاوت من خلال قياس مستوى المعيشة وبناء خارطة الفقر باستخدام نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق لسنة٢٠٠٧[١].

جدول رقم(٣) تطور مؤشرات الفقر ٢٠٠٧-٢٠١٢

	خط الفقر الف دينار /فرد/شهر		نسبة الفقر ٪		فجوة الفقر ٪		شدة الفقر ٪	
	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠١٢
العراق	٧٦,٨٩٦	١٠٥,٥٠٠	٢٢,٤	١٨,٩	٤,٥	٤,١	١,٤	١,٤
حضر			١٦,١	١٣,٥	٢,٧	٢,٥	٠,٧	٠,٧
ريف			٣٩,٣	٣٠,٧	٩,٠	٧,٦	٣,١	٢,٧

المصدر: استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢ , ص٣٢.

ثانياً: تحليل مؤشرات الحيز المالي

١_ مؤشر الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)

نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من اهم المؤشرات لقياس الحيز المالي عن طريق حساب الفجوة المالية، أي الفرق ما بين المستوى الحالي للدين لبلدً ما، ومستوى الدين المستدام، ووفق معيار الاتحاد الأوربي يتحتم ان تكون نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) اقل من (٦٠٪)[٢] من الناتج المحلي الإجمالي. وان الدولة التي يقل المستوى العام لدينها عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لإمكانيتها في خدمة ديونها العالية، تمتلك حيز مالي كبير، متمثلة بالحصول على قروض تمويلية منخفضة الشروط والفائدة. وان ما يجعل الحيز المالي محدود هو ارتفاع الدين العام فوق المستوى المحدد وذلك لإعطائه تصور بان الاستطاعة على تحمل الديون والوصول الى الأسواق المالية معرض للخطر، وكما موضح بالجدول ادناه:

جدول رقم (٤) إمكانيات الحيز المالي وفق مؤشرات الدين العام للمدة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)

المبالغ بالمليون دينار

السنوات	الدين العام (مليون دينار) عمود رقم (١)	الدين/ الناتج المحلي الإجمالي	الحيز المالي للقفر من الدين العام على أساس ٦٠٪ عمود رقم (٢)
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٠,١٩٠٦٣٧	٪٤١
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	٠,١٥٥٠١٩	٪٤٤
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٠,١٦١٧٣٦	٪٤٤
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	٠,١٩٤٨٨٦	٪٤١
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	٠,١٧٩٥٢٤	٪٤٢
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	٠,٢٨٥٥١٣	٪٣١

٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٠,٣١٩٢٧٧	٪٢٨
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٠,٢٨٧٤٦٥	٪٣١
٢٠١٢	٦٧٦٢٢١٧٣	٠,٢٦٥٩٩٣	٪٣٣
٢٠١٣	٧٨٣١٨١٢٢	٠,٢٨٦٢٦٣	٪٣١
٢٠١٤	٧٧٥٩٣٢٨٨	٠,٢٩١٣٤	٪٣١
٢٠١٥	٦٩٦١٣١٥٠	٠,٣٥٧٥٧٦	٪٢٤
٢٠١٦	٧٥٥٢٣٩٥٢	٠,٣٨٣٥١٨	٪٢٢
٢٠١٧	٧٦٩٨٦٥٨٤	٠,٣٤٧٣٠٩	٪٢٥
٢٠١٨	٧٧٨٢٨٩٨٤	٠,٢٨٩٤١٤	٪٣١
٢٠١٩	٨٦٧٧١٠٠٠	٠,٣١٤٢٠٨	٪٢٩
٢٠٢٠	١٠٣٣٥٣٥٥٦	٠,٤٧٠٢٨٣	٪١٣

المصدر: العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

العمود (٢) إعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الحيز المالي للفقر من الدين العام = نسبة الدين العراقي لكل سنة – متوسط الدين العام وهو ٦٠٪

إذ تشير بيانات الجدول أعلاه محدودية الحيز المالي للدولة، بسبب تجاوز مستوى الدين أكثر من (٦٠٪) المسموح بها من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام ٢٠٠٤ بلغ اجمالي الدين (10148626مليون دينار)، وبلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٠,١١١٪) وتعد هذه النسبة أكثر من ثلاثة اضعافه وهي أكبر نسبة في مدة الدراسة، اما الحيز المالي بلغ حوالي (-592506040%) وهي أكبر نسبة سالبة في هذا المؤشر وتفوق النسبة المسموح بها بأضعاف مضاعفة، اما في الأعوام (٢٠٠٥_٢٠٠٧) فانخفضت نسبة الدين لتبلغ في عام ٢٠٠٨ حوالي (28189934 مليون دينار) مشكلة نسبة (0.028٪) من الناتج المحلي الإجمالي، اما حيزها المالي سالب وبلغ (-445556900%) وهذا يدل على عدم قدرة الاستدانة لعدم وجود حيز مالي، اما في عام ٢٠١٠ بلغ الدين العام حوالي (51743489 مليون دينار)، وفي عام ٢٠١٠انخفضت الدين وبلغت حوالي (51743489 مليون دينار) مشكلة نسبة (0.056٪) من الناتج المحلي الإجمالي، اما حيزها المالي موجب بلغ (٩١٨٠٨٠٦٠٠٪)، هذا يدل على إمكانية الاستدانة لوجود حيز مالي غير مستغل، ويستمر التذبذب في المدة (٢٠١١_٢٠٢٠)، ونتيجة هذا التحليل تظهر ان ارتفاع المديونية في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤_٢٠٢٠) ان الحيز المالي في العراق ضعيف ولا يعتمد على الدين وان معدل الحيز المالي لسنوات الدراسة تجاوز نسبة ٦٠٪ أي تجاوز النسبة المسموح بها.

٢_ مؤشر الفجوة الضريبية في العراق للمدة (٢٠٠٤_٢٠٢٠):

الحصيلة الضريبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المركزية والمهمة لبيان إمكانات الحيز المالي عن طريق حساب الفجوة الضريبية والتي تمثل الفرق (الناتج) ما بين مستوى الضريبة الأمثل والضريبة الفعلية. والتي حددته نسبة ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إذ انخفضت الضرائب الى دون ٢٤٪ فان ذلك يؤدي الى انخفاض الحيز المالي وان وصول الضريبة لنسبة ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي سوف يضع البلدان على مسار النمو المرتفع وإذا لم تصل الى تلك النسبة فسينعكس ذلك بانخفاض النسب الضريبية على مستويات التمويل الأنفاقي نحو الانخفاض.

جدول رقم (٥) إمكانات الحيز المالي وفق مؤشر الفجوة الضريبية للمدة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)

المبالغ بالمليون دينار

السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	الحيز المالي للفقر من الضرائب على أساس ٢٤٪
٢٠٠٤	١٢٤٤٣٧	٠,٩٧٣٩٥٣
٢٠٠٥	٢٦١٩٠٥	١,٤٨٤٠٤٤
٢٠٠٦	٤٨٧١٨٧	٢,١٢٣٦٤٢
٢٠٠٧	٦٢٩٨٨٠	٢,٣٥٤٧٤٥
٢٠٠٨	٨٠٥٩٤٧	٢,١٣٨٥٧
٢٠٠٩	١٠٢٤٣٨٠	٣,٢٦٧١٣
٢٠١٠	١٠٣٨٩١١	٢,٦٧١٠٣٢
٢٠١١	١٠٧٠١٨١	٢,٠٥١٧٨٦
٢٠١٢	١٣٦٧٢٠٨	٢,٢٤٠٨٠٦
٢٠١٣	١٩٣١٤٩٧	٢,٩٤١٦٢
٢٠١٤	١٨٧٩٢٧٨	٢,٩٤٠٠٥٤
٢٠١٥	٢٢٩٥٧٣٢	٤,٩١٣٤٤٩
٢٠١٦	٤١١٦٣٢٩	٨,٧٠٩٦٣٣
٢٠١٧	٥٧٧١٣١٠	١٠,٨٤٨٣٧
٢٠١٨	٥١٤٨٠٠٦	٧,٩٧٦٣٩٣
٢٠١٩	٣٨٦٦٦٧٣	٥,٨٣٤٠٣٢
٢٠٢٠	٢٧٨١٥٤١	٥,٢٧٣٦١٢

المصدر: العمود (٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

عمود (٣) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الحيز المالي للفقر من الضرائب= نسبة الضرائب في كل سنة _ المتوسط العالمي للضرائب.

ومن ملاحظة الجدول أعلاه تبين ان في عام ٢٠٠٤ بلغت الإيرادات الضريبية حوالي (124437 مليون دينار) ذات حيز مالي حوالي (0.973953٪) وتمثل اقل مقدار حيز

مـالي خـلال مـدة الدراسـة، أي لـم توفـر الضريبـة حيـز مـالي، امـا في عـام ٢٠٠٩ بلغـت الإيـرادات الضريبيـة حـوالي (١٠٢٤٣٨٠ مليـون دينـار) وحيزهـا المـالي الغـير مسـتغل بلـغ نسـبة (3.26713٪) وفي الأعـوام (٢٠١٠_٢٠١٦) تذبذبـت الضرائـب وكان حيزهـا المـالي ضئيلـة جـداً، وفي عـام ٢٠١٧ بلـغ الحيـز المـالي الغـير مسـتغل نسـبة (10.84837٪) وهـي اعـلى نسـبة خـلال مـدة الدراسـة وفي الأعـوام (٢٠١٨_٢٠٢٠) بلغـت نسـبة الحيـز المـالي (5.273612، 7.976393) عـلى التـوالي وهـي نسـبة ضئيلـة مسـتغلة مـن النسـبة المقـررة (٢٤٪) مـن حيـث معـدل الحيـز المـالي والمسـتغل طـول مـدة الدراسـة وفـق مـؤشر الفجـوة الضريبيـة بلغـت نسـبة ١,٣١٦٪ وهـي نسـبة ضئيلـة جـداً تبـين عـدم اسـتغلال الضرائـب بصـورة صحيحـة لتوفـير الحيـز المـالي والاسـتحصال الـواردات للموازنـة مـن اجـل الانفـاق العـام وبالتـالي الحـد مـن الفقـر.

٣_ مؤشر الإيرادات الريعية:

ان الإيـرادات الريعيـة في العـراق متذبذبـة بسـبب التغـيرات الحاصلـة في المكـون الأسـاسي لهـذه الإيـرادات وهـي الإيـرادات الريعيـة (النفطيـة) فهـي مرتبطـة بأسـعار النفـط العالمية والتـي تعرضـت لتغـيرات خـلال فـترة البحـث. ومـن ملاحظـة الجـدول ادنـاه الـذي يبـين إمكانـات الحيـز المـالي للإيـرادات الريعيـة في الاقتصـاد العراقـي للمـدة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)،

جـدول رقـم (٦) إمكانـات الحيـز المـالي للايـرادات الريعيـة (النفطيـة) للمـدة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)

المبالغ بالأسعار الجارية وبالمليون دينار

السنوات	الإيرادات الريعية عمود (١)	نسبة الإيرادات الى الإيرادات العامة٪ عمود (٢)	الحيز المالي للفقر من نمو الإيرادات الريعية عمود (٣)	الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية عمود (٤)
٢٠٠٤	٣٢٦٢٧٢٠٣	٩٨,٩٢	---------	---------
٢٠٠٥	٣٩٤٨٠٠٦٩	٩٧,٤٧	٦٨٥٢٨٦٦	٢٠٨١٩٠٠٦٩,١
٢٠٠٦	٤٦٥٣٤٣١٠	٩٤,٦٢	٧٠٥٤٢٤١	١٨٦٠٩٠٨٧٧,٦
٢٠٠٧	٥١٧٠١٣٠٠	٩٤,٧٢	٥١٦٦٩٩٠	١١٨٣٢٤٠٧١
٢٠٠٨	٧٥٣٥٨٢٩١	٩٣,٩٠	٢٣٦٥٦٩٩١	٥٢١٤٠٠٠٨١,٦
٢٠٠٩	٤٨٨٧١٧٠٨	٨٨,٥٢	-٢٦٤٨٦٥٨٣	-٥٦١٧٨٠٤٢٥,٤
٢٠١٠	٦٦٨١٩٦٧٠	٩٦,١١	١٧٩٤٧٩٦٢	٣٦٦٣١٧٩٠٤,٤
٢٠١١	٩٨٠٩٠٢١٤	٩٨,٠٩	٣١٢٧٠٥٤٤	٦١٤١٥٣٤٨٤,٢
٢٠١٢	١١٦٥٩٧٠٧٦	٩٧,٥٩	١٨٥٠٦٨٦٢	٣٤٩٧٧٩٦٩١,٨
٢٠١٣	١١٠٦٧٧٥٤٢	٩٧,٢٨	-٥٩١٩٥٣٤	-١١٣٠٠٣٩٠٤,١
٢٠١٤	٩٧٠٧٢٤١٠	٩٢,١١	-١٣٦٠٥١٣٢	-٢٦٢٣٠٦٩٤٥
٢٠١٥	٥١٣١٢٦٢١	٧٧,١٩	-٤٥٧٥٩٧٨٩	-٨٩٠٩٤٣٠٩١,٨
٢٠١٦	٤٤٢٦٧٠٦٣	٨١,٣٥	-٧٠٤٥٥٥٨	-١٣٨٥١٥٦٧٠,٣

٢٠١٧	٦٥١٥٥٦٠٠	٨٤,٢٥	٢٠٨٨٨٥٣٧	٤١٨٨١٥١٦٦,٩
٢٠١٨	٩٥٦١٩٨٠٠	٨٩,٧٢	٣٠٤٦٤٢٠٠	٦١٠٨٠٧٢١٠
٢٠١٩	٩٩٢١٦٣٠٠	٩٢,٢٣	٣٥٩٦٥٠٠	٦٩٢٦٨٥٩٠
٢٠٢٠	٥٤,٤٤٨,٥٠٠	٨٧,٦٥	٤٤٧٦٧٨٠٠-	١٤١٩١٣٩٢٦٠-

المصدر: عمود رقم (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

عمود رقم (٢) اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

عمود رقم (٣) يستخرج كالاتي: الإيرادات الريعية للسنة الحالية- الإيرادات الريعية للسنة السابقة

عمود رقم (٤) يستخرج كالاتي: عمود رقم (١) *نسبة الفقر لكل سنة.

ففي عام ٢٠٠٤ بلغت (٣٢٦٢٧٢٠٣ مليون دينار) أي نسبة ٩٨,٩٢٪ من اجمالي الإيرادات الريعية وهي نسبة كبيرة جدا تبين ان العراق متكئ عليها بدرجة كبيرة جدا، وفي المدة (٢٠٠٥_٢٠٠٩) بدأت الإيرادات الريعية بالتناقص، اما في عام ٢٠١٠ بلغت الإيرادات الريعية (٦٦٨١٩٦٧٠ مليون دينار) أي نسبة ٩٦,١١٪ من اجمالي الإيرادات العامة، وفي الأعوام (٢٠١٨_٢٠٢٠) بلغت الإيرادات الريعية حوالي (٩٥٦١٩٨٠٠_٥٤,٤٤٨,٥٠٠ مليون دينار) على التوالي أي نسبة (٨٩,٧٢_٨٧,٦٥٪) من اجمالي الإيرادات العامة. ان هذه البيانات التحليلية تعكس دور الإيرادات الريعية في تسيير الاقتصاد العراقي، واعتماده بصورة وثيقة واساسية عليها، وتعد المحرك الأساسي للاقتصاد العراقي، ولمعالجة ذلك يتطلب تصحيح هيكل الموازنة العامة من جهة، عن طريق السياسة المالية لتفعيل بنود تصحيح الإيرادات الأخرى كالضرائب لسد النفقات فيها، ومن جهة أخرى تمويل الفوائض (الحيز المالي الذي توفره زيادة الإيرادات المتأتية من النفط) للموازنة العامة لعمليات التنمية ونتيجة لذلك يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات في هيكله، وبالأخص سياسته المالية، فهي معتمدة على الإيرادات الريعية في تمويل التوسع في النفقات وبالنتيجة اصبح ذلك عبئ على الدولة وخفض حيزها المالي، وان ضعف النفقات الاستثمارية وتوجيهها نحو التنمية واستمرار الانفاق التشغيلي أدى الى ارتفاع الدين العام وانخفاض الحيز المالي الحكومي، لان الإيرادات النفطية تهيمن على الإيرادات الأخرى، وتشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، وان تعرض الاقتصاد العراقي وحيزه المالي راجع للصدمات الخارجية التي تلقاها نتيجة انخفاض أسعار النفط، وانخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لذلك ضعف الحيز المالي، وضعف مقدار الأموال المخصصة للاستثمار والتنمية، والاقتصار على الإيرادات شبه المطلق على سد النفقات الجارية.

ثالثاً: تحليل مؤشرات الحيز المالي للفقر في العراق

١_ الحيز المالي للعمق المصرفي

يرتبط العمق المصرفي بالفقر من خلال التأثير المباشر وغير المباشر الذي يمارسه العمق المصرفي في العوامل المؤثرة في مستويات الفقر في المجتمع، فمن خلال تطور مؤشر العمق المصرفي نحو النسبة الملائمة لحاجة التطور الاقتصادي بالتناسب مع قدرة الجهاز المصرفي على توفير الاحتياطات التمويلية للقطاعات الاقتصادية والافراد وبما يساهم في تحسين مستويات التشغيل والانفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهو ما يساهم في الحد من الفقر. فضلاً عن العلاقة بين العمق المصرفي وقدرة الجهاز المصرفي على الإقراض الموجه للفقراء بوصفها أحد أوجه مساهمة القطاع المصرفي في التخفيف من الفقر.

ومن خلال احتساب مؤشر الحيز المالي للعمق المصرفي كما في الجدول رقم (٧) تظهر لنا الإمكانات الكافية في القطاع المصرفي التي تجعل اتجاه تطور العمق المصرفي في صالح الحد من الفقر من خلال نسبة استغلال الحيز المالي من العمق المصرفي المتاح في القطاع المصرفي والاقتصاد، وترتفع نسبة الاستغلال، كما تُحتسب العلاقة التناسبية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي عبر السلسلة الزمنية المدروسة.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٧)، يتضح لنا بأن مؤشر الحيز المالي للعمق المصرفي للعراق وفق النسبة المعيارية ٦٠٪ وهي النسبة في البلدان متوسطة الدخل، فأن الفجوة تراوحت بين ٥٩٪ في حدها الأعلى في سنة ٢٠٠٤ و ٥١٪ في حدها الأدنى في سنة ٢٠١٨ وهي فجوة عالية وتشير الى ان الاقتصاد يعاني من تدني مستوى العمق المصرفي، وان هناك إمكانات كافية كبيرة لتطور مؤشر العمق المصرفي في العراق من خلال السياسات النقدية والائتمانية وإصلاح القطاع المصرفي وبالتالي فأن هناك حيز مالي كامن غير مستغل في العمق المصرفي يمكن تفعيله لمواجهة الفقر من خلال الآثر المتوقع لتطوير العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالنسبة المعيارية (٢٠٪) وهي النسبة للعمق المصرفي للبلدان واطئة الدخل فأن الفجوة بين نسبة العمق المصرفي العراقي والنسبة المعيارية ستنخفض الى ١٩٪ في الحد كما في سنة ٢٠٠٤ والى ١١٪ في الحد الأدنى كما في سنة ٢٠١٢ وهو ما يشير الى ان الحيز المالي للعمق المصرفي في العراق وفق أدنى النسب المعيارية يتضمن إمكانات كافية تتمثل بالفجوة الكبيرة نسبياً، وكما في بيانات العمود رقم (٣) في الجدول ادناه، وهو ما يؤكد الحاجة الى تفعيل دور القطاع المصرفي في تطوير العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي بما ينعكس على جملة المؤشرات والعوامل المؤثرة في الحد من الفقر،

وبالتالي فأن ارتفاع نسبة الفقر في العراق يمكن ردها الى تدني فعالية دور القطاع المصرفي في تعزيز الاستثمار وتمويل الانفاق والاقراض الموجه للقطاعات الاقتصادية المؤثرة في الفقر بشكل خاص والنمو بشكل عام.

جدول رقم (٧) الحيز المالي للعمق المصرفي

السنوات	العمق المصرفي (١)	الحيز المالي للبلدان متوسطة الدخل على أساس ٦٠٪ (٢)	الحيز المالي للبلدان واطئة الدخل على أساس ٢٠٪ (٣)
٢٠٠٤	٠,٠١١٦٥١	٥٩	١٩
٢٠٠٥	٠,٠١١٦٥١	٥٩	١٩
٢٠٠٦	٠,٠١٢٩٢٣	٥٩	١٩
٢٠٠٧	٠,٠١٩٦٧٨	٥٨	١٨
٢٠٠٨	٠,٠٢١٤٢	٥٨	١٨
٢٠٠٩	٠,٠٢٥٣٣٥	٥٧	١٧
٢٠١٠	٠,٠٣٥٥٦٤	٥٦	١٦
٢٠١١	٠,٠٥٢٦١٦	٥٥	١٥
٢٠١٢	٠,٠٥٢٢٩٦	٥٥	١٥
٢٠١٣	٠,٠٥٧٦٢٦	٥٤	١٤
٢٠١٤	٠,٠٦١٩٤٦	٥٤	١٤
٢٠١٥	٠,٠٦٦٦٢٨	٥٣	١٣
٢٠١٦	٠,٠٩٢٨١٩	٥١	١١
٢٠١٧	٠,٠٩٢٣٢٥	٥١	١١
٢٠١٨	٠,٠٨٧٧٥٥	٥١	١١
٢٠١٩	٠,٠٧٥١٧٥	٥٢	١٢
٢٠٢٠	٠,٠٧٦١٩٦	٥٢	١٢

المصدر: العمود (١) حسب الصيغة التالية:

العمق المصرفي = الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي

الاعمدة (٢،٣) حسب الصيغة التالية: الحيز المالي = النسبة – العمق المصرفي لكل سنة

٢- الحيز المالي للدين العام.

يمثل الدين العام المصدر الأهم لتمويل العجز في الانفاق العام في حالة تراجع الإيرادات العامة وعدم قدرة الدولة على خفض الانفاق العام وخصوصاً في البنود المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مثل الانفاق على الفقر.

ومن خلال احتساب الحيز المالي للدين العام تتضح لنا الإمكانات الكامنة في الاقتصاد وللحد من الفقر من خلال تمويل الانفاق العام من الدين العام.

وفق النسبة المعيارية للدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي البالغة ٦٠٪ وهي النسبة التي تمثل معيار سقف الدين العام الآمن للدول متوسطة الدخل[١]. نجد من خلال بيانات الجدول رقم (٨) والعمود رقم (٣)، القدرة الكامنة في الموازنة العامة على تمويل الانفاق العام من الدين العام كانت ٤١٪ في سنة ٢٠٠٤ وانخفضت الى ١٣٪ سنة ٢٠٢٠ بعد تزايد مستويات الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عبر السلسلة الزمنية المدروسة بسبب تزايد الانفاق العام وتراجع الإيرادات العامة بالنسبة الى تزايد الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشير الى وجود قدرة كامنة لتمويل الانفاق العام على الفقر من الدين وبمستوى لا يتعدى ١٣٪. اما وفق النسبة المعيارية ١٠٠٪[٢] فأن النسبة الكامنة للحيز المالي للفقر من الدين العام ترتفع الى ٨١٪ في سنة ٢٠٠٤ في حدها الأقصى والى ٥٣٪ في عام ٢٠٢٠ في حدها الأدنى وهي نسبة عالية تشير الى إمكانات كافية كبيرة للإنفاق العام على الفقر من الدين العام الموجه لمصلحة الفقراء.

جدول رقم (٨) الحيز المالي للفقر من الدين العام

السنوات	الدين العام بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	الدين/ الناتج المحلي الإجمالي٪ (٢)	الحيز المالي للدين على أساس ٦٠٪ (٣)	الحيز المالي للفقر من الدين على أساس ٦٠٪ (٤)	الحيز المالي للدين على أساس ١٠٠٪ (٥)	الحيز المالي للفقر من الدين على أساس ١٠٠٪ (٦)
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٠,١٩٠٦٣٧	٤١	٧٦٢٧٤٠٦٢٢٧٠	٨١	١٥٠٨٠٣٥٦٤٥
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	٠,١٥٥٠١٩	٤٤	٩٩٤٠٦٥٠١٧٧٨	٨٤	١٨٨٧٦٤٥٣٠٨
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٠,١٦١٧٣٦	٤٤	١١٠٥١٢٩٧٦٥٧٧	٨٤	٢١١٣٧٧٣٨٦٥
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	٠,١٩٤٨٨٦	٤١	١٠٣٣٩٨٨١٤٦٣٢	٨١	٢٠٥٤٩٢٣٣٩٣
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	٠,١٧٩٥٢٤	٤٢	١٤٥٥٢٠٦٤٩٨٥٣	٨٢	٢٨٣٩٥٤٨٢٦١
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	٠,٢٨٥٥١٣	٣١	٨٧١٤١٨٨٣٥٤٦	٧١	١٩٧٩٧٨٧١٥٠
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٠,٣١٩٢٧٧	٢٨	٩٢٨٥٥٨٠٦٤٧٥	٦٨	٢٢٥١٦٥٣١٨٢
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٠,٢٨٧٤٦٥	٣١	١٣٣٣٩٩٤٦٦٣٣٣	٧١	٣٠٤١٣١٦٤١٦
٢٠١٢	٦٧٦٢٢١٧٣	٠,٢٦٥٩٩٣	٣٣	١٦٠٤٨٥٧٩٩٨٢٤	٧٣	٣٥٢٦٨٠٢٧١٠
٢٠١٣	٧٨٣١٨١٢٢	٠,٢٨٦٢٦٣	٣١	١٦٣٨٥٧٨٦٠٨١٩	٧١	٣٧٢٧٦٩٢٩٨٠
٢٠١٤	٧٧٥٩٣٢٨٨	٠,٢٩١٣٤	٣١	١٥٨٤٩٣٧٥٦٠٤٠	٧١	٣٦٣٨٨٩٤٩٩٦
٢٠١٥	٦٩٦١٣١٥٠	٠,٣٥٧٥٧٦	٢٤	٩١٨٨٩٥٠٨٤٤٠	٦٤	٢٤٣٥٠٧٠٤٩٤
٢٠١٦	٧٥٥٢٣٩٥٢	٠,٣٨٣٥١٨	٢٢	٨٣٨١١٦٢٨٢٧١	٦٢	٢٣٨٦٧٢٧٧٣٥
٢٠١٧	٧٦٩٨٦٥٨٤	٠,٣٤٧٣٠٩	٢٥	٪١١٢٣٠٥٧٤٨٢١٠	٦٥	٢٩٠٠٨١٦٤٧٦

السنوات	الدين العام بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	الدين/ الناتج المحلي الإجمالي٪ (٢)	الحيز المالي للدين على أساس ٦٠٪ (٣)	الحيز المالي للفقر من الدين على أساس ٦٠٪ (٤)	الحيز المالي للدين على أساس ١٠٠٪ (٥)	الحيز المالي للفقر من الدين على أساس ١٠٠٪ (٦)
٢٠١٨	٧٧٨٢٨٩٨٤	٠,٢٨٩٤١٤	٣١	٪١٦٧٤٦٢٢٩٢٥٠٢	٧١	٣٨٣١٣٥٢٢٩٥
٢٠١٩	٨٦٧٧١٠٠٠	٠,٣١٤٢٠٨	٢٩	٪١٥٢٠٠٧٠٨٦٢٦١	٦٩	٣٦٤٧٥٩١٠٧٨
٢٠٢٠	١٠٣٣٥٣٥٥٦	٠,٤٧٠٢٨٣	١٣	٪٩٠٣٦٩٤٨١٢٧٦	٥٣	٣٦٩٠٣٦٣١٧١

المصدر: العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

العمود (٢) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية: الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي

الاعمدة (٣،٥) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الحيز = النسبة – نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي

٣_ الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية:

تعُد الإيرادات الريعية هي المصدر الأساسي للإيرادات العامة في العراق إذ تشكل ما نسبتهُ (٩٥٪) من الإيرادات العامة خلال سنوات البحث، وبالتالي فأن الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية يُعد اهم مصادر الحيز المالي لمواجهة الفقر ويتأكد ذلك في إطار مسؤولية الدولة عن عدالة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع وتبني هدف الحد من الفقر في اساسيات السياسة المالية وفق فلسفة الدولة في العراق كما هو مُقر في دستور جمهورية العراق الدائم في الباب الثاني[١].

ولاحتساب الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية كما موضح في الجدول رقم (٩) تم الاعتماد على الحيز المالي من نمو الإيرادات الريعية الذي يمثل قيمة التغير في الايراد من سنة الى أخرى ثم احتساب حصة الفقراء من الإيرادات الريعية وذلك بضرب قيمة الحيز المالي من نمو الإيرادات الريعية في العمود رقم (٢) في نسبة الفقر في السنة ذاتها ليكون لدينا مقدار حصة الفقراء المستحقة من الإيرادات الريعية في ضوء معيار التوزيع المتماثل للإيرادات العامة، وهكذا تم استخراج الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية، وفي العمود رقم (٣) تمثل هذه القيم مقدار المبالغ المستحق صرفها في موارد مواجهة الفقر في الموازنة العامة، ومن بيانات الجدول تراوحت هذه المبالغ بين(٦١٤١٥٣٤,٨٤) كقيمة عليا في سنة ٢٠١١ ومبلغ (٨٩٠٩٤٣٠,٩-) كقيمة دنيا في سنة ٢٠١٥ وعند نسبة قيم الحيز

المالي للفقر من الإيرادات الريعية الى القيمة الكلية لخط الفقر السنوي كما في العمود رقم (٤) يتضح لنا مقدار التغطية المالية التي يوفرها هذا الحيز للوصول الى الانفاق المادي لمتطلبات رفع مستوى معيشة الفقراء فوق خط الفقر ومن بيانات العمود رقم (٤) يتضح ان نسبة التغطية بلغت بالمتوسط (٥,٩٢٥٨١٦) وفي قيمتها العليا كانت (٨٣,٩٦٣٤٩) في سنة ٢٠١١ وفي قيمتها الدنيا كانت (١٢٠,٠٠١-) في سنة ٢٠١٥ وهذا يؤشر نسبة تغطية متفاوتة بحسب تفاوت الإيرادات الريعية وكما يؤشر الى ان نسب التغطية هي دون المستوى المطلوب للوصول الى الانفاق عند عتبة خط الفقر، وهو ما يتطلب مصادر إضافية للتغطية وتخلف الحيز المالي للفقر.

وعند اخذ نسبة الانفاق الفعلي على الفقر الى الحيز المالي للفقر كما في بيانات العمود رقم (٥) يتضح لنا ان نسبة التغطية في الانفاق الفعلي من الحيز المالي للفقر بلغ المتوسط (٤,٦٥٤٢٧٥) وفي قيمتها الدنيا بلغت (٤٧,٦٠٣٥-) في سنة ٢٠١٣ وفي قيمتها العليا بلغت (١٣,٧٧٧٧٩) في سنة ٢٠١٢، وهذا يشير الى ان نسبة محدودة من التغطية الفعلية للإنفاق على الفقر قد تم تمويلها من الحيز المالي للفقر المتاح وان النسبة الأكبر ما زالت غير مستغلة.

وعند النظر للحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية كنسبة من اجمالي الايرادات الريعية في بيانات العمود رقم (٦) يتضح لنا مقدار العبئ المالي الذي من الممكن ان تتحمله الإيرادات الريعية لتلبية متطلبات مواجهة الفقر، ومن خلال النسب في العمود (٦) يتضح ان نسبة العبئ في المتوسط بلغت (٠,٨٨٠٤٩-) وفي اعلى قيمة بلغت (٠,٠٢٩٩٩٩) في سنة ٢٠١٢ وفي أدنى قيمة بلغت (٠,١٧٣٦٣-) في سنة ٢٠١٥، ومنه يتضح ان نسب العبئ متدنية جداً ولا تشكل عبئ كبير مقارنة بأولوية الانفاق على الفقر بوصفه هدف جوهري يوحي العدالة الاجتماعية كوظيفة أساسية للمالية العامة وكذلك بوصفه من اهم متطلبات تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ناهيك عند كونه احد اهداف التنمية وشاغل أساسي من شواغل فلسفة التوزيع في المجتمع.

جدول رقم (٩) الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية

السنوات	الإيرادات الريعية بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	الحيز المالي من نمو الإيرادات الريعية (٢)	الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية (٣)	الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية/خط الفقر السنوي*اعداد الفقراء (٤)	الانفاق على الفقر / الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية (٥)	الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية/اجمالي الإيرادات الريعية*١٠٠ (٦)
٢٠٠٤	٣٢٦٢٧٢٠٣			---------	---------	---------
٢٠٠٥	٣٩٤٨٠٠٦٩	٦٨٥٢٨٦٦	٢٠٨١٩٠٠,٦٩	٢٨,٩١٠٧٤	١١,٣٨٥٥٢	٥,٢٧٣٢٩٥
٢٠٠٦	٤٦٥٣٤٣١٠	٧٠٥٤٢٤١	١٨٦٠٩٠٨,٧٨	٢٩,٣٩٩٤٥	١٢,٨٩٣٩٥	٣,٩٩٩٠٠٤
٢٠٠٧	٥١٧٠١٣٠٠	٥١٦٦٩٩٠	١١٨٣٢٤٠,٧١	٢٢,٢٣٢٣٥	١٩,٦٤١٧	٢,٢٨٨٦٠٩
٢٠٠٨	٧٥٣٥٨٢٩١	٢٣٦٥٦٩٩١	٥٢١٤٠٠٠,٨٢	٦٠,٠٩٦٢٩	٧,٥٤٩٨٩٣	٦,٩١٨٩٤٨
٢٠٠٩	٤٨٨٧١٧٠٨	-٢٦٤٨٦٥٨٣	-٥٦١٧٨٠٤,٣	-٨٤,٩٣٧١	-٥,٥٥٠٨٨	-١١,٤٩٥
٢٠١٠	٦٦٨١٩٦٧٠	١٧٩٤٧٩٦٢	٣٦٦٣١٧٩,٠٤	٥٣,٠٥٥٨٧	٩,٢٣٤٧١٧	٥,٤٨٢١٨٧
٢٠١١	٩٨٠٩٠٢١٤	٣١٢٧٠٥٤٤	٦١٤١٥٣٤,٨٤	٨٣,٩٦٣٤٩	٦,٠٦٤١٢٤	٦,٢٦١١٠٩
٢٠١٢	١١٦٥٩٧٠٧٦	١٨٥٠٦٨٦٢	٣٤٩٧٧٩٦,٩٢	٣٨,٤٠٢٤٢	١٣,٧٧٧٧٩	٢,٩٩٩٩٠١
٢٠١٣	١١٠٦٧٧٥٤٢	-٥٩١٩٥٣٤	-١١٣٠٠٣٩	-١١,٠٠٣٧	-٤٧,٦٠٥٣	-١,٠٢١٠٢
٢٠١٤	٩٧٠٧٢٤١٠	-١٣٦٠٥١٣٢	-٢٦٢٣٠٦٩,٤	-٢٦,٤٨٩٥	-١٩,٥٨٠٣	-٢,٧٠٢١٨
٢٠١٥	٥١٣١٢٦٢١	-٤٥٧٥٩٧٨٩	-٨٩٠٩٤٣٠,٩	-١٢٠,٠٠١	-٤,٢٨٠٠٧	-١٧,٣٦٣
٢٠١٦	٤٤٢٦٧٠٦٣	-٧٠٤٥٥٥٨	-١٣٨٥١٥٦,٧	-١٧,١٦٧٥	-٢٩,٦٢٨٦	-٣,١٢٩٠٩
٢٠١٧	٦٥١٥٥٦٠٠	٢٠٨٨٨٥٣٧	٤١٨٨١٥١,٦٧	٥٥,٠٠٨٧	٩,٠٦٦٨٠٥	٦,٤٢٧٩٢٣
٢٠١٨	٩٥٦١٩٨٠٠	٣٠٤٦٤٢٠٠	٦١٠٨٠٧٢,١	٥٨,٢٦٤٢١	٨,٥٦٠١٩٧	٦,٣٨٧٨٧٤
٢٠١٩	٩٩٢١٦٣٠٠	٣٥٩٦٥٠٠	٦٩٢٦٨٥,٩	٥,٩٧٩٠٦٧	٨٦,٨٣٨١	٠,٦٩٨١٥٧
٢٠٢٠	٥٤٤٤٨,٥٠٠	-٤٤٧٦٧٨٠٠	-١٤١٩١٣٩٣	-٨٠,٩٠١٣	-٣,٨٩٩٢٩	-٢٦,٠٦٣٩
المتوسط	**٧٠٢٢٦٥٥١٥٩**	**١٣٦٣٨٣١,٠٦**	**٤٨٤١١١,١٥٦٢**	**٥,٩٢٥٨١٦**	**-٠,٨٨٠٤٩**	٤,٦٥٤٢٧٥

المصدر: العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

العمود (٢) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الحيز المالي من نمو الإيرادات الريعية = الإيرادات الريعية للسنة الحالية – الإيرادات الريعية للسنة السابقة

العمود (٣) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية = العمود (٣) * نسبة الفقر

٤_ الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية:

على الرغم من ان الإيرادات الغير الريعية لا تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة في العراق خلال سنوات الدراسة إذ تبلغ (٦٤٠٨٤٠) إلا إنها تحتل أهمية خاصة من المنظور النوعي للإيرادات المرتبط بشكل أوسع بهيكل الناتج في الاقتصاد مقارنة بالإيرادات الريعية التي تعكس قطاع واحد ذي طبيعة خاصة.

وكتناسباً لما سبق فأن الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير ريعية يكتسب أهميته

الخاصة من طبيعة هذه الإيرادات، ومن خلال بيانات الجدول رقم (١٠) يتضح لنا ان الحيز المالي للفقر من نمو الإيرادات الغير الريعية قد تتراوح بين (٩٨١٨١) في سنة ٢٠٠٥ الى (٨٧٥١٢) في سنة ٢٠٢٠ وفي المتوسط بلغ (٣٧٦٩,٤٧) وهو ما يشير الى ان قيم الحيز تأثرت بالنمو المحدود في الإيرادات الغير الريعية وكذلك بالانخفاض المحدود في نسب الفقر، ورغم ذلك فأن لقيم الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية أهميتها للأسباب المذكورة آنفاً ولما تمثله من نسبة من اجمالي الإيرادات الريعية كما في قيم العمود رقم (٦) التي تراوحت بين (**2.288609**) في سنة ٢٠٠٧ الى (**6.918948**) في سنة ٢٠٠٨، كما بلغت بالمتوسط (٠,٨٨٠٤٩-)، وعند النظر الى نسبة الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية الى الانفاق على الفقر يظهر لنا ان نسبة تغطية هذا الحيز لمتطلبات الانفاق على الفقر متدنية إذ بلغت النسبة في المتوسط (٠,٠٠٠٠٨٤١٢١٧) وذلك بسبب ارتفاع متطلبات الانفاق على الفقر مقارنة مع تدني مقدار الحيز المالي للفقر من الإيرادات الريعية المتأتي من تدني مستوى تدفق الإيرادات الريعية الى الموازنة العامة في ظل طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية وتدني مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي والإشكاليات التي يعاني منها النظام الضريبي ونظام تحصيل الإيرادات الحكومية بشكل عام.

ومن خلال بيات العمود رقم (٤) يتضح ان نسبة الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية شكلت في المتوسط (١٠٧٣,٤٢٤) وهي نسبة متدنية مما يشير الى تدني نسبة التغطية المالية للإنفاق على الفقر من هذه القناة من الإيرادات وهو مؤشر على ضعف استدامة التغطية المالية للإنفاق على الفقر بسبب تدني مؤشرات هذا النوع من الحيز المالي.

جدول رقم (١٠) الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية

السنوات	الإيرادات الغير الريعية بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	الحيز المالي للفقر من نمو الإيرادات الغير الريعية (٢)	الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية (٣)	الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية/ خط الفقر *اعداد الفقراء (٤)	الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية/ الانفاق على الفقر *١٠٠ (٥)	الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية/ اجمالي الإيرادات الغير الريعية (٦)
٢٠٠٤	٣٦٣٧٢	---------	---------	---------	---------	
٢٠٠٥	٩٨١٨١	٦١٨٠٩	١٨٧٧٧,٥٧	٠,٤٦٧٧٤١	٠,٠٧٩٢١٨٤٦٥	٠,١٩١٢٥٥
٢٠٠٦	٢١٤٧٥	٧٦٧٠٦-	٢٠٢٣٥-	٠,٣٧٦٤١-	٠,٠٨٤٣٣٢١٣٤-	٠,٩٤٢٢٦-
٢٠٠٧	١٨٠١٢	٣٤٦٣-	٧٩٣,٠٢٧-	٠,٠١٣٠٩-	٠,٠٠٣٤١٢٢١-	٠,٠٤٤٠٣-
٢٠٠٨	٣٠٥١١	١٢٤٩٩	٢٧٥٤,٧٨	٠,٠٤١١٣٥	٠,٠٠٦٩٩٨٠١٧	٠,٠٩٠٢٨٨
٢٠٠٩	٣٤٩٠٦	٤٣٩٥	٩٣٢,١٧٩٥	٠,٠١٢٨٧٩	٠,٠٠٢٩٨٩٣١	٠,٠٢٦٧٠٥

٢٠١٠	٣٢٥٤٨	٢٣٥٨-	٤٨١,٢٦٨-	٠,٠٠٦٥٣-	٠,٠٠١٤٢٢٦٧٣-	٠,٠١٤٧٩-
٢٠١١	١٥٣٦٠	٣١٠١٢-	٦٠٩٠,٧٦-	٠,٠٧٨٥٨-	٠,٠١٦٣٥٤٠٨٧-	٣,٩٦٥٣٤-
٢٠١٢	٢٥٤٦١	٢٣٩٢٥	٤٥٢١,٨٢٥	٠,٠٥٥٨٠٥	٠,٠٠٩٣٨٢٩٥٢	٠,١٧٧٥٩٨
٢٠١٣	٨٣١٣٢	٥٧٦٧١	١١٠٠٩,٣٩	٠,١٢٧٢٦٩	٠,٠٢٠٤٦٥١٤٩	٠,١٣٢٤٣٣
٢٠١٤	٨٥٣٧٦	٢٢٤٤	٤٣٢,٦٤٣٢	٠,٠٠٤٦٧٧	٠,٠٠٠٨٤٢٣٦٥	٠,٠٠٥٠٦٨
٢٠١٥	١٥١٥٨	٧٠٢١٨-	١٣٦٧١,٤-	٠,١٤٠٤-	٠,٠٣٥٨٥٢٠٢٢-	٠,٩٠١٩٣-
٢٠١٦	١٠١٤٢	٥٠١٦-	٩٨٦,١٤٦-	٠,٠٠٩٨٢-	٠,٠٠٢٤٠٢٨٧٧-	٠,٠٩٧٢٣-
٢٠١٧	١١٠٦١	٩١٩	١٨٤,٢٥٩٥	٠,٠٠١٧٥٥	٠,٠٠٠٤٨٥٢٣٦	٠,٠١٦٦٥٨
٢٠١٨	١٠٩٥٠	١١١-	٢٢,٢٥٥٥-	٠,٠٠٠٢١-	-٠,٠٠٠٤٢٥٦٤٧	٠,٠٠٢٠٣-
٢٠١٩	٣٨٥٠٧	٢٧٥٥٧	٥٣٠٧,٤٧٨	٠,٠٥٠٠٥٦	٠,٠٠٨٨٢٣٥١٤	٠,١٣٧٨٣٢
٢٠٢٠	٨٧٥١٢	٤٩٠٠٥	١٥٥٣٤,٥٩	٠,٠٨٦٥٨٤	٠,٠٢٨٠٧٣٠٢٢	٠,١٧٧٥١٤
المتوسط	**٣٧٦٩,٤٧**	**٣١٦٩,٢٥**	**١٠٧٣,٤٢٤**	**٠,٠١٣٩٢٨**	**٠,٠٠٠٨٤١٢١٧**	-٠,٣١٣٢٧

المصدر: العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

العمود (٢) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الحيز المالي من نمو الإيرادات الغير الريعية = الإيرادات الغير الريعية للسنة الحالية – الإيرادات الغير الريعية للسنة السابقة

العمود (٣) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الحيز المالي للفقر من الإيرادات الغير الريعية = العمود (٣) * نسبة الفقر

٥_ الحيز المالي للأنفاق العام

يُعد الانفاق العام الفعلي أحد اهم مصادر الحيز المالي، وقناة التغطية المباشرة للأنفاق على الفقر وفق بنود الانفاق التي تتضمنها الموازنة العامة والتي تستهدف الحد من الفقر وعدالة التوزيع ورفع مستويات المعيشة وهو المنظور الأوسع للإنفاق على الفقر الذي يمكن الإستناد اليه.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (١١) يتضح ان الحيز المالي للفقر من الانفاق العام قد بلغ في المتوسط (١٦٢٧٢٧٥٥٢,٦) وفي أعلى قيمة (٧٦٦٤٠١٩,٣٢٢) في سنة ٢٠١٩ وفي أدنى قيمة (-٨٠٠٣٠٠٥,٠٦٨) سنة ٢٠١٥، كما في العمود رقم (٢)، وهو ما يشير الى ان مقدار الزيادة ي الانفاق العام المستحق توجيهها للإنفاق على الفقر يمكن ان تؤدي الى زيادة الانفاق العام على الفقر بحدود القيم الموجبة وتخفيض الانفاق العام بحدود القيم السالبة كما في العمود رقم (٢)، وإن هذه القيمة نسبة الى الانفاق على الفقر تشكل بالمتوسط (٤٢٦,٥٣٩١) كما في العمود رقم (٣) وهي قيمة نمو متاح في الانفاق على الفقر يمكن ان تساهم في تحسين

مستوى تغطية الانفاق على الفقر وتخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر المطلق ومتعدد الابعاد.

جدول رقم (١١) الحيز المالي للفقر من الانفاق العام

السنوات	صافي الانفاق العام الفعلي (١)	الحيز المالي للفقر من الانفاق العام (٢)	الحيز المالي للفقر من الانفاق العام/الانفاق على الفقر*١٠٠ (٣)
٢٠٠٤	٤٢٢٦٦١١٧	---------	---------
٢٠٠٥	٣٧٧٧٤٣٠٠	١٣٦٤٦١٤,٠٠٥-	٥٧٥,٧٠١-
٢٠٠٦	٥٤٢٦٦٧٣٩	٤٣٥٠٧٠٥,٤٠٨	١٨١٣,٢١٢
٢٠٠٧	٦٠٧٥٢٣٩٨,٧	١٤٨٥٢١٦,٠٧١	٦٣٩,٠٥٣٨
٢٠٠٨	٨٧٥٩٣٣٠٩	٥٩١٥٧٣٦,٦٣	١٥٠٢,٧٨٥
٢٠٠٩	٨٩٨٦٧٠٥٥	٤٨٢٢٦١,٥٢٦٦	١٥٤,٦٥١٥
٢٠١٠	١٢١٨٧٧٦٩٠	٦٥٣٣٣٧٠,٦٠٤	١٩٣١,٣٢٦
٢٠١١	١٤١٢٣١٥٩٥	٣٨٠١١٠٦,٩٤٢	١٠٢٠,٦٢٢
٢٠١٢	١٧٢٧٦١٧٤٩	٥٩٥٩١٩٩,١٠٦	١٢٣٦,٥٥٦
٢٠١٣	١٩٧٤٤٥٦٧٨	٤٧١٢١٦٢,٠٤٦	٨٧٥,٩٣٤٧
٢٠١٤	١٩٣٥٣١٠٥٠	٧٥٤٧٤٠,٢٧٨٤-	١٤٦,٩٤٩-
٢٠١٥	١٥٢٤٢٦٧٦١	٨٠٠٣٠٠٥,٠٦٨-	٢٠٩٨,٧١-
٢٠١٦	١٤٢٥٩١٣٨٩	١٩٣٣٦٣٤,١٣٥-	٤٧١,١٥٦-
٢٠١٧	١٥٢٤٧٦٦٨٤	١٩٨٢٠٠١,٦٤٨	٥٢١,٩٤٨١
٢٠١٨	١٥٨٧٠٢١٨٤	١٢٤٨٢١٢,٧٥	٢٣٨,٧٢٦٥
٢٠١٩	١٩٨٤٩٤٦٠٠	٧٦٦٤٠١٩,٣٢٢	١٢٧٤,١١٩
٢٠٢٠	١٧٩٤٣٥٩٥٦	٦٠٤١٥٩٠,١٤٨-	١٠٩١,٧٩-
المتوسط	**١٢٨٤٤٠٨٩٧**	**١٦٢٧٢٧٥٥٢,٦**	٤٢٦,٥٣٩١

المصدر: العمود (١) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الانفاق الفعلي = الانفاق الجاري + الانفاق الاستثماري + خدمة الدين

العمود (٢) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

(الانفاق الفعلي للسنة الحالية – الانفاق الفعلي للسنة السابقة) * نسبة الفقر لكل سنة

٦_ الحيز المالي للفقر من الادخار:

يمثل الادخار المتغير الأساسي الذي يربط مستويات الدخل المتاحة بالإنفاق الاستثماري وبالتالي تحدد فجوة التمويل التي تمثل المشكلة الاساسية في قدرة المجتمع على تلبية الاحتياجات التمويلية للتنمية، وكلما كانت مستويات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر كلما توفرت الاحتياجات التمويلية للتنمية وتقلصت نسبة الفقر تبعاً لذلك.

ويمثل الحيز المالي للفقر من الادخار أحد المؤشرات التي يمكن من خلال الاستدلال على الإمكانات التمويلية في المجتمع التي يتحدد في ضوئها قدرة الاقتصاد على تخفيض نسبة الفقر من خلال ارتفاع معدلات الاستثمار والانفاق والدخل.

ويمكن حساب الحيز المالي للفقر من الادخار وفق معيار نسبة الادخار الى الناتج البالغة (٢٤٪)[١] وهي النسبة التي حددتها الدراسات كنسبة مستهدفة في البلدان النامية ووفق بيانات الجدول رقم (١٢) نجد بأن النسب في الجدول كانت لجميع السنوات دون (٢٤٪) وبفارق بلغ بالمتوسط (٢٣,٩٧٠٩-) وهو فارق كبير يدل على ضعف الإمكانات في الحيز المالي من الادخار في الاقتصاد العراقي وهذا ما يستدعي سياسات اقتصادية تستهدف تخفيض هذا الفارق ومعالجة آثاره

جدول رقم (١٢) الحيز المالي للفقر من الادخار

السنوات	الادخار بالعملة الجارية (المبالغ بالمليون دينار) (١)	الادخار/ الناتج المحلي الإجمالي٪	الحيز المالي للفقر من الادخار على أساس ٢٤٪ (٣)
٢٠٠٤	٩١٤١,٦٠٥	٠,٠١٧١٧٢	٢٣,٩٨٢٨-
٢٠٠٥	١٣٨٢١,٠٤	٠,٠١٨٧٩٦	٢٣,٩٨١٢-
٢٠٠٦	٢١٢٣٤,٣٥	٠,٠٢٢٢١٤	٢٣,٩٧٧٨-
٢٠٠٧	٣٠٧١٨,٦٥	٠,٠٢٧٥٦١	٢٣,٩٧٢٤-
٢٠٠٨	٣٧٩٥٧,٠٨	٠,٠٢٤١٧٢	٢٣,٩٧٥٨-
٢٠٠٩	٦٨٥٥٨,٥٢	٠,٠٥٢٤٧٨	٢٣,٩٤٧٥-
٢٠١٠	٢٩٨٠١,٩	٠,٠١٨٣٨٩	٢٣,٩٨١٦-
٢٠١١	٥٠٧٥٠	٠,٠٢٣٣٥٢	٢٣,٩٧٦٦-
٢٠١٢	٨٤٠٢٧,٢٨	٠,٠٣٣٠٥٢	٢٣,٩٦٦٩-
٢٠١٣	٩٤٩٨٤,٧٥	٠,٠٣٤٧١٨	٢٣,٩٦٥٣-
٢٠١٤	١٠٣٠٣١,٨	٠,٠٣٨٦٨٥	٢٣,٩٦١٣-
٢٠١٥	٩١٢٠٨,٨	٠,٠٤٦٨٥	٢٣,٩٥٣١-
٢٠١٦	٤٢٧٨٥,٦٤	٠,٠٢١٧٢٧	٢٣,٩٧٨٣-
٢٠١٧	٤١٢٨٠,٣١	٠,٠١٨٦٢٣	٢٣,٩٨١٤-
٢٠١٨	٦٠٣٥٨,٢٦	٠,٠٢٢٤٤٥	٢٣,٩٧٧٦-
٢٠١٩	٩٢٢٧١,٢٥	٠,٠٣٣٤١٣	٢٣,٩٦٦٦-
٢٠٢٠	٨٩٥٨٢,٥١	٠,٠٤٠٧٦٢	٢٣,٩٥٩٢-
المتوسط	**٥٦٥٥٩,٦٣**	**٠,٠٢٩٠٨٣**	-٢٣,٩٧٠٩

المصدر: العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

العمود (٢) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

الحيز المالي للفقر من الادخار = المتوسط العالمي _ نسبة الادخار لكل سنة.

٧_ الحيز المالي للفقر من الضرائب

تعد الضرائب المصدر الأساسي في الإيرادات الغير الريعية، ورغم تدني نسبة أهميتها في هيكل الإيرادات العامة في بلد مثل العراق إلا ان معرفة الحيز المالي من الإيرادات الريعية ذي دلالة مهمة لتحديد إمكانات هذا الحيز في سياسة الحيز المالي في مواجهة الفقر، وذلك لأن مستويات الضرائب تعكس مدى قدرة الاقتصاد على توفير الإيرادات العامة نتيجة تطور مستويات الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات كافة، وبالتالي فأن ما توفره الضرائب من حيز مالي يمثل أحد ركائز الاستدامة المالية لمواجهة الفقر، ومن خلال إعتماد ٢٤٪[١] من الناتج كمعيار في تقييم المستوى المستهدف للضرائب من الناتج، نجد ان الحيز المالي للفقر من الضرائب كما في بيانات الجدول (١٣) العمود (٣) قد بلغ بالمتوسط (٢٢,٧٠٦٦-) وهو يبين حجم الانخفاض في مستوى الحيز المالي المتاح للفقر من الضرائب في العراق، مما يقتضي إصلاح النظام الضريبي ومعالجة مشكلة تخلف الجهاز الإنتاجي.

جدول رقم (١٣) الحيز المالي للفقر من الضرائب

السنوات	اجمالي الضرائب بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	الضرائب/ الناتج المحلي الإجمالي٪	الحيز المالي للفقر من الضرائب على أساس ٢٤٪ (٣)
٢٠٠٤	١٥٩٦٤٤	٠,٢٩٩٨٨٣	-٢٣,٧٠٠١
٢٠٠٥	٤٩٥٢٨٢	٠,٦٧٣٥٤٥	-٢٣,٣٢٦٥
٢٠٠٦	٥٩١٢٢٩	٠,٦١٨٥١٨	-٢٣,٣٨١٥
٢٠٠٧	١٢٢٨٣٣٦	١,١٠٢٠٨٣	-٢٢,٨٩٧٩
٢٠٠٨	٩٨٥٨٣٧	٠,٦٢٧٨١٧	-٢٣,٣٧٢٢
٢٠٠٩	٣٣٣٤٨٠٩	٢,٥٥٢٦٢٨	-٢١,٤٤٧٤
٢٠١٠	١٥٣٢٤٣٨	٠,٩٤٥٥٧٣	-٢٣,٠٥٤٤
٢٠١١	١٧٨٣٥٩٣	٠,٨٢٠٦٩٥	-٢٣,١٧٩٣
٢٠١٢	٢٦٣٣٣٥٧	١,٠٣٥٨٣٥	-٢٢,٩٦٤٢
٢٠١٣	٢٨٧٦٨٥٦	١,٠٥١٥٣	-٢٢,٩٤٨٥
٢٠١٤	١٨٨٥١٢٧	٠,٧٠٧٨٠٩	-٢٣,٢٩٢٢
٢٠١٥	٢٠١٥٠١٠	١,٠٣٥٠٣٢	-٢٢,٩٦٥
٢٠١٦	٣٨٦١٨٩٦	١,٩٦١١٠٨	-٢٢,٠٣٨٩
٢٠١٧	٦٢٩٨٢٧٢	٢,٨٤١٣٣٨	-٢١,١٥٨٧
٢٠١٨	٥٦٨٦٢١٠	٢,١١٤٤٧	-٢١,٨٨٥٥
٢٠١٩	٤٠١٤٥٠٠٠٠	١,٤٥٣٦٩٧	-٢٢,٥٤٦٣
٢٠٢٠	٤٧١٨٢٠٠٠٠	٢,١٤٦٨٩٣	-٢١,٨٥٣١
المتوسط	**٢٥٩٤١٥٢,٧**	**١,٢٩٣٤٣٩**	-٢٢,٧٠٦٥٦

المصدر: العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد،

نـشرات إحصائيـة لسـنوات مختلفـة.

العمود (٣) = عمود (٢) * المتوسط العربي

٨_ الحيز المالي للفقر من الدخل الكلي:

مـن خـلال أخـذ الفـارق بـين حصـة الفـرد مـن الدخـل الـكلي وقيمـة خـط الفقـر السـنوي للفـرد يتحصـل لنـا مقـدار الحيـز المـالي للفقـر مـن الدخـل الـكلي الـذي يمثـل الفجـوة بـين خـط الفقـر السـنوي للفـرد والحصـة المفترضـة للفـرد مـن الدخـل الـكلي عنـد وضـع العدالـة المطلقـة، ومـن خـلال بيانـات الجـدول رقـم (١٤) العمـود (٣)، نلاحـظ بـأن الحيـز المـالي للفقـر مـن الدخـل الـكلي بلـغ (١١٥٣٧٥٧) دينـار خـلال مـدة الدراسـة، وهـو فـارق يمثـل نسـبة ٢٥٪ تقريبـاً مـن حصـة الفـرد مـن الدخـل الـكلي، وهـذا يشـير حجـم الفجـوة الكبـيرة هـذا الى ان هنـاك حيـز مـالي كامـن في حصـة الفـرد مـن الدخـل الـكلي يتطلـب عمـل سياسـة الحيـز المـالي للحـد مـن الفقـر اسـتهداف هـذا الحيـز الكامـن والعمـل عـلى رفـع حصـة الفقـراء مـن الدخـل الـكلي.

جدول رقم (١٤) الحيز المالي للفقر من الدخل الكلي

السنوات	حصة الفرد من الدخل الكلي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	خط الفقر السنوي للفرد (٢)	الحيز المالي للفقر من الدخل الكلي (٣)	الحيز المالي للفقر من الدخل الكلي/حصة الفرد من الدخل الكلي (٤)
٢٠٠٤	١٦٨٤٣١٨	١١٨٩٣٩٢	٤٩٤٩٢٦,٢	٢٩,٣٨٤٣٦
٢٠٠٥	٢٢٩٢٧٣٨	٤٦٠٤٥٢	١٨٣٢٢٨٦	٧٩,٩١٦٩٤
٢٠٠٦	٢٩٥٥٥٣٥	٧٠٤٩٨٨	٢٢٥٠٥٤٧	٧٦,١٤٦٨٦
٢٠٠٧	٣٤٩٢٥٩٣	٩٢٢٧٥٢	٢٥٦٩٨٤١	٧٣,٥٧٩٧٥
٢٠٠٨	٥٠٥٣٠٢٧	١٠٣٩٩٤٤	٤٠١٣٠٨٣	٧٩,٤١٩٣٨
٢٠٠٩	٣٩٧٦٠٠٢	١١٢٦٦٨٠	٢٨٤٩٣٢٢	٧١,٦٦٢٩٩
٢٠١٠	٤٦٨٤٢٨١	١١٥٤٣٦٤	٣٥٢٩٩١٧	٧٥,٣٥٦٦٥
٢٠١١	٥٩٣٧٢٦٣	١٢١٨٩٦٠	٤٧١٨٣٠٣	٧٩,٤٦٩٣٣
٢٠١٢	٦٧٠٩٧٤٦	١٢٦٦٠٠٠	٥٤٤٣٧٤٦	٨١,١٣١٩٢
٢٠١٣	٦٨٦٣١٩٩	١٢٧٧١١٢	٥٥٨٦٠٨٧	٨١,٣٩١٨٨
٢٠١٤	٦٤٤١٦٥١	١٣٠٥٧٤٤	٥١٣٥٩٠٧	٧٩,٧٢٩٦٧
٢٠١٥	٤٣١٠٠٨٧	١٣٢٤٥٣٦	٢٩٨٥٥٥١	٦٩,٢٦٨٩٣
٢٠١٦	٤٢٨٠١٨٧	١٣١٩٤٧٢	٢٩٦٠٧١٥	٦٩,١٧٢٥٦
٢٠١٧	٤٦٢٩٧٥٢	١٣٢٢٠٠٤	٣٣٠٧٧٤٨	٧١,٤٤٥٤٧
٢٠١٨	٥٣٦٤٦٢٥	١٣٢٧٠٨٠	٤٠٣٧٥٤٥	٧٥,٢٦٢٣٩
٢٠١٩	٥٣٩٣٢٤٤	١٣٢٤٥٣٦	٤٠٦٨٧٠٨	٧٥,٤٤٠٨٣
٢٠٢٠	٤٣٣٧١٥٥	١٣٢٩٩٣٦	٣٠٠٧٢١٩	٦٩,٣٣٦٢١
المتوسط	**٤,٦١٢٠٨٣**	**١١٥٣٧٦٢**	**١١٥٣٧٥٧**	٧٢,٨٩٣٣٥

المصدر: عمود (١) اعداد الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية:

حصة الفرد من الدخل الكلي = الدخل القومي/ عدد السكان

عمود (٢) = خط الفقر * ١٢

عمود (٣) = عمود (٢) – عمود (١).

الاستنتاجات

1. يتوفر الاقتصاد العراقي على حيز مالي كامن بدرجات متفاوتة حسب نوع الحيز المالي غير مستغل، ويمكن ان تكون متاحة للاستغلال في حال توفرت سياسة حيز مالي ملائمة وكفؤة.

2. من خلال تقدير الحيز المالي للفقر في الاقتصاد العراقي ظهرت إمكانات مواجهة الفقر من خلال سياسة الحيز المالي وتم إثبات قدرة الاقتصاد العراقي على تكوين حيز مالي لمواجهة الفقر.

3. ان العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الاقتصاد العراقي الأخرى والفقر تتطلب بالضرورة الاعتماد على خلق الحيز المالي لمواجهة تطور ظاهرة الفقر وظروف عدم الاستقرار.

4. من خلال تحليل العلاقة بين الحيز المالي والفقر تتطلب تطوير إمكانات الحيز المالي كهدف أساسي في السياسات الكلية.

التوصيات:

1. بناء سياسة الحيز المالي للفقر كجزء أساسي من السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء الخطط والموازنات.

2. تطوير استغلال الحيز المالي للفقر في العراق من خلال اعتماد منهج تمويل للإنفاق على الفقر يعتمد على إمكانات الحيز المالي المتاح.

3. بناء استراتيجية الحيز المالي للفقر والالتزام بمتغيراتها في برامج الانفاق في الموازنة العامة وفي الإصلاح الاقتصادي.

4. ضرورة تبني سياسة وتحفيز ودعم القطاعات الاقتصادية غير الريعية (صناعية، زراعية...) من اجل الوصول تدريجياً لتصحيح هيكل الاقتصاد العراقي وتحويله من إقتصاد ريعي الى اقتصاد يعتمد على مصادر متعددة تتسم بالثبات والاستقرار النسبي بما يضمن نمو اقتصاد مستقل عن قطاع الريع.

5. ضرورة استخدام الفوائض الناتجة عن الموازنة العامة لتنمية البنى التحتية الأساسية وتوجيهها لتغذية الصناديق السيادية التي يجب انشائها لضمان استقرار الوضع المالي.

6. العمل على إنشاء قاعدة بيانات للأفراد الذين هم تحت خط الفقر، وتوسيع شبكات الحماية والضمان الاجتماعي لإعادة توزيع الدخل المستحصل من الأغنياء وإنفاقه في هذه الشبكات على شكل إعانات نقدية او عينية تُقدم الى الفقراء، ويستلزم ذلك اجراء المسوحات الدورية للأحوال المعيشية للأفراد وبناء وتنظيم قاعدة واسعة للبيانات والمعلومات عن الافراد المستحقين لإعانات نقدية وإستبعاد الافراد والأُسر التي لا تستحق هذه الإعانات.

قائمة المصادر

المصادر العربية

_ كريم بورويشة، «دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي_ دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠_٢٠١٦)», أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصيص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة, ٢٠١٩_٢٠١٨.

٢_ بشار احمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة الدراسات الإقليمية العراقية، العدد:١٦٣, بغداد، العراق.

3_رجاء عزيز بندر وإيمان عبد الرحيم، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠_٢٠١٦)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع, ١٠ كانون الأول ٢٠١٨.

٥_ الحمادي ليلى، باي ايمان، فوحمة بسمة، السياسة المالية وفاعليتها في الحد من الفقر (دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة ١٩٨٦_٢٠١٨) رسالة ماجستير جامعة الشهيد حمة الخضر بالوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر , ٢٠١٩_٢٠٢٠.

٧_ راضي، مازن عيسى الشيخ واخرون، مستقبل السياسة المالية في العراق: بين الريعية واللاريعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٩)، العدد (٢٨)، ٢٠١٣.

٨_غازي، عناية، التضخم المالي، دار الجبل للنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

٩_ الإيرادات الريعية وأثرها على الحيز المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

جامعــة واســط، كليــة الإدارة والاقتصــاد.

١٠_ صفــاء عــلي حســين، الحيــز المــالي في العــراق ســيناريو مقــترح لتعبئــة الإيــرادات العامــة في العــراق نحــو مشــاريع البنــى التحتيــة، ابريــل، ٢٠٢٠.

١١_ الحيــز المــالي: تعزيــز القــدرة الماليــة للبلــدان العربيــة، اللجنــة الاقتصاديــة والاجتماعيــة لغربــي اسيا(الاســكوا)، اللجنــة الفنيــة المعنيــة بتحريــر التجــارة والعولمــة الاقتصاديــة وتمويــل التنميــة في بلــدان منطقــة الاســكوا، الــدورة الثامنــة، عمــان تشريــن الأول /أكتوبــر ٢٠١٣.

١٢_خطــة التنميــة الوطنيــة للســنوات ٢٠١٠_٢٠١٤, جمهوريــة العــراق، وزارة التخطيــط، بغــداد، كانــون الأول, ٢٠٠٩.

١٣_اللجنــة الاقتصاديــة والاجتماعيــة لغربــي اسيا(الإســكوا)، الفقــر متعــدد الابعــاد في العــراق، الأمــم المتحــدة، بــيروت، أكتوبــر/٢٠١٨. تمــت الترجمــة بواســطة عدســة كــوكل.

١٤_ أ.م. د عمــرو هشــام محمــد فاعليــة السياســة الماليــة في معالجــة مشــكلة الفقــر في العــراق بعــد عــام ٢٠٠٣ مجلــة الجامعــة المســتنصرية، مركــز المســتنصرية للدراســات والبحــوث.

١٥_ وزارة التخطيــط، اســتراتيجية التخفيــف مــن الفقــر في العــراق ٢٠١٨ــــ٢٠٢٢, كانــون الثانــي/٢٠١٨.

١٦_ الاســتراتيجية الوطنيــة للتخفيــف مــن الفقــر، جمهوريــة العــراق، وزارة التخطيــط والتعــاون الإنمائــي/ إقليــم كردســتان، ط١, ٢٠٠٩.

١٧_ الدستور العراقي، الباب الثاني.

المصادر الإنكليزية:

١ _Falah .K.Ali .Alrubaie, Analysis of changes : in The Orientation Of Economic Pol-icy in Iraq, 15- March-2010, MPRA Paper No. 28371, Posted (25-Jan-2011), p. 25, Online at : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/28371/.

٢ _Ayumu yamauchi, Fiscal Sustainability – Cas of Eritrea, IMF, Working Paper, WP. 10417.2004.